



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور مؤشرات الوساطة المصرفية في تحسين الأداء المصرفي

دراسة تحليلية لمؤشرات الوساطة المصرفية في الجزائر خلال فترة 2018-2022

| الأستاذ المشرف | اعداد الطلبة |
|----------------|-------------------|
| رشيد هولي | 1 إسلام غرس الله |
| | 2 رائد حسام نموشي |

لجنة المناقشة:

| الصفة | اسم ولقب الأستاذ(ة) |
|--------------|---------------------|
| رئيسا | طارق بلحاج |
| مشرفا ومقررا | رشيد هولي |
| ممتحنا | حسني بعلي |

السنة الجامعية 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

شكر وتقدير

نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف على جهوده المبذولة وتوجيهاته السديدة التي ساهمت بشكل كبير في إتمام مذكرة تخرجنا ونشكره على وقته الثمين، وصبره، ودعمه المستمر طوال فترة العمل على هذه الدراسة. كما نعرب عن امتناننا العميق لكل أستاذ تعلمنا منه خلال مسيرتنا الجامعية، والذين كان لهم دور أساسي في إثراء معارفنا وتطوير مهاراتنا الأكاديمية والبحثية. كل واحد منهم ساهم بطرق مختلفة في وصولنا إلى هذه اللحظة، ونشكرهم على كل ما قدموه من علم، وتوجيه، وإلهام، و إن هذه المذكرة هو ثمرة جهود متراكمة، ونحن مقدرين لكل من كان دور في انجاز هذه المذكرة.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع أولاً إلى والدي ، اللذين كانا السند والداعم الرئيسي لي طوال حياتي. بفضل تضحياتهم وتشجيعهم المستمر ، تمكنت من الوصول إلى هذا المقام...

كما أهدي هذا الإنجاز إلى جميع المعلمين والأستاذة الذين ساهموا في تكويني العلمي والفكري خلال مسيرتي الدراسية والجامعية ولكل من منحني من علمه ومعرفته...

ولكل من قدم لي نصيحة أو توجيهًا ، أو فتح أمامي آفاقًا جديدة من الفهم والإبداع ، أقول لهم: شكرًا من القلب. إن مساهماتكم القيمة كانت حجر الأساس في بناء هذا العمل وتحقيق هذا الإنجاز....

وأخيرًا ، أقدم هذا الإهداء لكل من آمن بقدرتي وشجعني على المضي قدمًا ، مع تمنياتي أن يكون هذا العمل دافعًا للآخرين لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم...

إهداء

إلى من كانوا لي سندًا وعاونًا في مسيرتي العلمية...

إلى والديّ العزيزين، اللذين لم يبخلا عليّ بدعمهما وحبهما وتوجيهاتهما السديدة...

إلى أمي الحبيبة، التي علمتني الصبر والمثابرة، وكانت دائمًا مصدر إلهامي وقوتي...

إلى أبي الغالي، الذي غرس فيّ حب العلم والاجتهاد، وكان دائمًا قدوتي ومثلي الأعلى...

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، اللذين كانوا لي العون والسند في كل خطوة من خطوات حياتي...

إلى أصدقائي الأعزاء، اللذين شاركوني لحظات الفرح والحزن، وكانوا دائمًا إلى جانبي...

إلى كل من ساهم في دعمي وتشجيعي خلال فترة دراستي...

أهدي هذا العمل المتواضع، وأتمنى أن يكون لبنة في بناء مستقبل أفضل.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل دور مؤشرات الوساطة في تحسين الأداء المصرفي في الجزائر خلال الفترة من 2018 إلى 2022 من خلال الاستفادة من مؤشرات الوساطة المصرفية التي اعتمدها تقارير البنك المركزي الجزائري. وقد تم ذلك من خلال دراسة نظرية للمتغيرات الرئيسية ومن ثم دراسة تحليلية للوصول إلى نتائج الدراسة. وأظهرت النتائج ضعف المؤشرات المصرفية الرئيسية، وتأخر البنية التحتية المصرفية، وضعف آليات التمويل غير المباشر، وغياب الشفافية والوعي المصرفي. وعلى الرغم من الإصلاحات التي نفذتها الحكومة لتعزيز الوساطة المصرفية، لا تزال هناك حاجة لاتخاذ خطوات إضافية لتحسين دور الوساطة المصرفية وجعلها أكثر انسجاماً مع التطورات العالمية في القطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الوساطة المالية، الأداء المصرفي، مؤشرات الوساطة، الوساطة المصرفية

Summary:

The study aimed to analyze the role of intermediation indicators in improving banking performance in Algeria during the period from 2018 to 2022 by taking advantage of the banking intermediation indicators adopted by the reports of the Central Bank of Algeria. This was done through a theoretical study of the main variables and then an analytical study to reach the results of the study. The results showed weak key banking indicators, lagging banking infrastructure, weak indirect financing mechanisms, and lack of transparency and banking awareness. Despite the reforms implemented by the government to enhance bank intermediation, there is still a need to take additional steps to improve the role of bank intermediation and make it more consistent with global developments in the banking sector.

Keywords: financial intermediation, banking performance, intermediation indicators, banking intermediation



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتويات |
|--------|--|
| / | البسمة |
| / | شكر وتقدير |
| / | الإهداء |
| / | الملخص |
| II | فهرس المحتويات |
| V | قائمة الأشكال والجدول والملاحق |
| أ- ج | مقدمة عامة |
| 21-2 | الفصل الأول : الإطار النظري للوساطة المالية |
| 2 | تمهيد |
| 3 | المبحث الأول : ماهية الوساطة المالية |
| 3 | المطلب الأول : مفهوم الوساطة المالية |
| 6 | المطلب الثاني : أهمية الوساطة المالية |
| 7 | المطلب الثالث : اسباب ظهور الوساطة المالية ومتطلبات نجاحها |
| 9 | المبحث الثاني : آليات عمل الوساطة المالية |
| 9 | المطلب الأول : مؤسسات الوساطة المالية |
| 14 | المطلب الثاني : وظائف الوساطة المالية |
| 18 | المطلب الثالث : المخاطر التي تواجه الوساطة المالية |
| 22 | خلاصة الفصل |
| 44-24 | الفصل الثاني : الإطار النظري للأداء المصرفي |
| 24 | تمهيد |
| 25 | المبحث الأول : ماهية الأداء المصرفي |
| 25 | المطلب الأول : تعريف الأداء المصرفي |
| 26 | المطلب الثاني : أهمية الأداء المصرفي |
| 27 | المطلب الثالث : مكونات وأبعاد الأداء المصرفي |
| 31 | المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي |
| 33 | المبحث الثاني : تقييم الأداء المصرفي |
| 33 | المطلب الأول : تعريف تقييم الأداء المصرفي |
| 34 | المطلب الثاني : اهداف تقييم الأداء المصرفي |
| 36 | المطلب الثالث : أنواع ومراحل تقييم الأداء المصرفي |
| 38 | المطلب الرابع : نماذج تقييم الأداء المصرفي |
| 44 | خلاصة الفصل |
| 73-46 | الفصل الثالث : دراسة تحليلية لمؤشرات الوساطة المصرفية في الجزائر فترة 2018-2022 |
| 46 | تمهيد |
| 47 | المبحث الأول : تطور القطاع المصرفي في الجزائر |
| 47 | المطلب الأول : تعريف النظام المصرفي |

| | |
|----|---|
| 48 | المطلب الثاني: إصلاحات قانون النقد والقرض |
| 51 | المطلب الثالث : الهياكل المصرفية النشطة في الجزائر |
| 53 | المبحث الثاني : تطور مؤشرات الوساطة المصرفية ودورها في الأداء المصرفي الجزائري في الفترة 2018-2022 |
| 54 | المطلب الأول :النشاط المصرفي للوكالات |
| 56 | المطلب الثاني: تجميع الموارد وتوزيع القروض |
| 63 | المطلب الثالث : صلابة القطاع المصرفي |
| 73 | خلاصة الفصل |
| 74 | خاتمة عامة |
| 80 | قائمة المراجع |



فهرس الجداول
و الأشكال

فهرس الجداول والأشكال

أولا : قائمة الجداول

| الصفحة | المحتوى | الرقم |
|--------|--|-------|
| 41 | التصنيف والتدابير المرفقة بطريقة CAMELS | 01 |
| 52 | المصارف و المؤسسات المالية النشطة في الجزائر | 02 |
| 53 | عدد وكالات القطاع المالي والمصرفي في الجزائر | 03 |
| 55 | تطور شبكة البنوك في الجزائر وبعض المؤشرات المتعلقة بها | 04 |
| 56 | تطور الموارد المجمعة لدى المصارف | 05 |
| 58 | تصنيف القروض المصرفية حسب القطاع | 06 |
| 61 | تصنيف القروض المصرفية حسب الأجل | 07 |
| 63 | مؤشرات ملاءة المصارف | 08 |
| 65 | نسبة الأصول السائلة للمصارف | 09 |
| 67 | نسبة القروض المتعثرة(المستحقات غير المحصلة) ومعدلات المؤونات المخصصة | 10 |
| 69 | مؤشرات مردودية المصارف | 11 |
| 70 | هامش الوساطة المصرفية | 12 |

ثانيا : قائمة الأشكال

| الصفحة | المحتوى | الرقم |
|--------|-------------------------------------|-------|
| 5 | نشأة الوساطة المالية | 01 |
| 13 | مؤسسات الوساطة المالية | 02 |
| 18 | وظائف الوساطة المالية | 03 |
| 31 | أبعاد الأداء المصرفي | 04 |
| 38 | مراحل تقييم الأداء المصرفي | 05 |
| 59 | القروض المصرفية حسب القطاع القانوني | 06 |
| 65 | تطور الأصول السائلة للقطاع المصرفي | 07 |



مقدمة عامة

تمهيد عام

منذ نشأة النظام المصرفي، كانت مؤشرات الوساطة المالية تلعب دوراً أساسياً في تقييم صحة الاقتصاد وفعالية النظام المالي في تحقيق الأهداف الاقتصادية. فهذه المؤشرات عبارة أدوات تقييم تساعد على فهم وتحليل أداء البنوك والمؤسسات المالية والسياسات النقدية والمالية المعمول بها. ومن خلال تحليلها، يمكن تحديد مدى فعالية استخدام الموارد المالية، وقياس مدى توفير الخدمات المالية للمجتمع، وتقييم مدى تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

وعلى صعيد محدد فإن دراسة دور مؤشرات الوساطة المصرفية في تحسين أداء المصاريف يتطلب عدة مراحل مهمة، هذا يشمل استكشاف كيفية تأثير هذه المؤشرات على تحسين كفاءة النظام المصرفي وتوفير الخدمات المالية للجمهور، بالإضافة إلى دورها في تعزيز الاستقرار المالي ومواجهة التحديات الاقتصادية المحلية. ومن خلال تحليل تلك المؤشرات، يمكن تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير، وتوجيه السياسات الاقتصادية والمالية نحو تحقيق أهداف أكثر دقة وفعالية في نطاق الدراسة المتمثلة في النظام المصرفي الجزائري.

إشكالية الدراسة : ومن خلال مذكرناه نستطيع أن نصيغ الإشكالية التالية :

هل تلعب مؤشرات الوساطة المصرفية دوراً فعالاً في تحسين أداء المصارف في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية

- ماهو دور الوساطة المالية في النشاط الاقتصادي؟
- هل قياس الأداء يلعب دوراً هاماً في تطوير المصارف؟
- هل المؤشرات الوساطة المصرفية المتاحة من بنك الجزائر كافية لتحديد مستوى أداء المصارف؟

فرضيات الدراسة

- تلعب الوساطة المالية دوراً محورياً في النشاط الاقتصادي .
- من المنطقي أن يكون قياس الأداء للمصارف أداة حيوية في تطويرها.
- يعطي البنك الجزائري بيانات كافية حول مؤشرات الوساطة المصرفية.

أسباب إختيار الموضوع

- إرتباط الموضوع بالتخصص.
- من المواضيع الجوهرية التي تخص الوقت الراهن

- التأكد من مدى كفاءة أداء المصارف من خلال مؤشرات الوساطة .

أهمية الدراسة

يعتبر هذا الموضوع أساسيا ومفصليا في دراسة أي منظومة اقتصادية لأنه يركز على جزئيات تعتبر مهمة جداً، كون القطاع المصرفي هو المحرك الأساسي لأي اقتصاد ، كما أن تحليل مؤشرات الوساطة المصرفية في الجزائر يساهم في تقديم رؤى محددة حول وضع القطاع المصرفي في البلاد وتحديد الفرص والتحسينات المحتملة للنهوض بالقطاع.

أهداف الدراسة

- معرفة دور الوساطة المالية وأهم آلياتها.
- تسليط الضوء على أهمية الأداء المصرفي وطرق تقييمه.
- التطرق الى تنظيم الوساطة المصرفية في الجزائر.
- مناقشة وتحليل أهم مؤشرات الوساطة المصرفية في الجزائر.

منهج الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع استعملنا :

- المنهج الوصفي : لشرح الأسس النظرية للموضوع في الفصلين الأول والثاني.
- المنهج التحليلي : في الفصل التطبيقي من خلال تحليل المعطيات المتعلقة بمؤشرات الوساطة المصرفية المعطاة من طرف تقارير البنك الجزائري .

حدود الدراسة

تم اختيار فترة مابين 2018 و2022 لسببين رئيسيين :

- هي الفترة التي تعطي أحدث البيانات والتطورات التي يمكن دراستها لغاية نشر هذه الدراسة.
- تعطي بيانات تشمل مباشرة حقبة ما قبل وما بعد فترة " أزمة كورونا " وأثارها على المنظومة المالية والمصرفية .

صعوبات الدراسة :

- صعوبة حصر المعلومات والمرجع بسبب تعددها وتكرارها .
- عدم دقة التقارير السنوية المعطاة من طرف البنك الجزائري مما صعب مهمة تحليلها.

الدراسات السابقة :

جاءت هذه الدراسة كتكملة للدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر، أي تناول أحد جوانبه ، ومن بين هذه الدراسات تذكر :

- **دراسة مقارنة :** قويدري قويش بوجمعة ، بريش عبد القادر ، أثر الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب ، مجلة آفاق للعلوم ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ، 2019

بينت الدراسة القياسية أن مؤسسات الوساطة المالية المصرفية لكل من الجزائر و المغرب تعاني من الضعف خصوصا فيما يتعلق بالقطاع المصرفي لديها، بسبب هيمنة القطاع الحكومي في تسييرها ، إضافة إلى افتقار الأسواق المالية للمنتجات و الأدوات المالية ، كما أن معدلات النمو المطردة و المتزايدة لم تكن نتيجة الإصلاحات المصرفية ولكن هي نتيجة لطبيعة اقتصاديات هذه الدول الريعية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات و احتياطي الصرف لديها. و ذلك ما أدى إلى ارتفاع سيولتها لكن دون أن تؤدي إلى زيادة فاعليتها في دعم النمو الاقتصادي.

- **دراسة تحليلية :** د.بلعيد ذهبية ، د.مزوار أمال ، مؤشرات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر في ظل الإصلاحات النقدية والمالية -دراسة تحليلية -مدرسة الدراسات العليا التجارية -القليعة-تبيازة ، الجزائر، 2019.

بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي خلص البحث إلى أنه رغم كل الجهود الإصلاحية لا تزال الوساطة المالية المصرفية تشهد تأخرا نسبيا في مواكبة التطورات العالمية في العمل المصرفي، خاصة مع ضعف آليات التمويل غير المباشر والسيطرة الشبه كلية للسوق النقدية على سوق التمويل الجزائرية.

- **الفرق بين الدراسات السابقة والقيمة المضافة لدراستنا:**

- تم الإعتماد في دراستنا على متغير جديد وهو الأداء المصرفي.

- الإطار الزمني الذي شمل فترة 2018-2022

هيكل الدراسة :

- الفصل الأول : الإطار النظري للوساطة المالية ، يشمل تعريف الوساطة المالية، أهميتها، أسباب ظهورها ومتطلبات نجاحها، آليات عملها، المؤسسات المعنية، وظائفها، والمخاطر التي تواجهها.

- الفصل الثاني : الإطار النظري للأداء المصرفي ، يتناول تعريف الأداء المصرفي، أهميته، مكوناته وأبعاده، العوامل المؤثرة فيه، وتقييم الأداء المصرفي من حيث التعريف، الأهداف، الأنواع والمراحل، والنماذج المختلفة للتقييم.

- الفصل الثالث :دراسة تحليلية لمؤشرات الوساطة المصرفية في الجزائر (2018-2022) ،يبحث تطور القطاع المصرفي في الجزائر، إصلاحات قانون النقد والقرض، الهياكل المصرفية، تطور مؤشرات الوساطة المصرفية، النشاط المصرفي للوكالات، تجميع الموارد وتوزيع القروض، وصلابة القطاع المصرفي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للوساطة المالية

تمهيد

تعد الوساطة المالية عملية حيوية في النظام المالي لأي دولة، حيث تربط بين المدخرين والمستثمرين وتوجه التدفقات المالية لتحقيق توازن بين العرض والطلب على الأموال. تشمل مجموعة واسعة من المؤسسات مثل البنوك والأسواق المالية والمؤسسات المالية غير البنكية. تقدم البنوك الخدمات التقليدية مثل استقبال الودائع وتقديم القروض، بينما توفر الأسواق المالية مساحة للتداول في الأوراق المالية. بالإضافة إلى ذلك، تقدم المؤسسات المالية غير البنكية خدمات تمويلية متنوعة. تتضمن وظائف الوساطة المالية توفير السيولة، وتسهيل التمويل، وتحسين تخصيص الموارد المالية، وإدارة المخاطر المالية. تسهم هذه الوظائف في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.

وإنطلاقاً مما ذكرناه سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

- ماهية الوساطة المالية
- آليات عمل الوساطة المالية

المبحث الأول : ماهية الوساطة المالية

تشير الوساطة المالية إلى العملية التي تقوم بها الجهات المالية لربط المستثمرين بالأسواق المالية من خلال توفير الخدمات والأدوات المالية المناسبة. يشمل هذا النشاط وسطاء الأوراق المالية، والبنوك، وشركات الاستثمار، والمؤسسات المالية الأخرى التي تسهم في تسهيل عمليات الاستثمار والتمويل. يعد فهم ماهية الوساطة المالية أمراً أساسياً لفهم كيفية عمل الأسواق المالية وتأثيرها على الاقتصاد بشكل عام.

المطلب الأول : مفهوم الوساطة المالية

للوصول إلى مفهوم شامل حول الوساطة المالية سنتطرق إلى مختلف تعريفاتها ثم التعرف على ظروف نشأتها .

أولاً : تعريف الوساطة المالية

تم تعريف الوساطة المالية على أنها: "مؤسسة تتوسط بين المقرضين النهائيين والمقرضين النهائيين، فالوساطة المالية تسمح لعملية الإقراض والاقتراض بأن تنقسم إلى معاملتان منفصلتان عن بعضهما، فيقترض الوسيط المالي من الدائنين النهائيين، وهكذا تتضمن عملية الوساطة مبادلة ثنائية من الحقوق المالية، حيث يعرض الوسيط حقا على نفسه تجاه دائنيه بمقابل نقدي، مستعملا النقود التي حصل عليها من ذلك في خلق حقوق مالية على المقرضين النهائيين"¹

كما تم تعريفها كالاتي : "هي العملية التي تقوم بها هيئات مالية متخصصة تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشر بين المقرضين والمقرضين إلى علاقة غير مباشرة فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي وبهذه الطريقة تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهما وأهدافهما المستقبلية"²

وتعرف كذلك الوساطة المالية على انها " مجموعة من المهام والأنشطة التي تقوم المؤسسات المالية التي تتدخل من أجل تسهيل النقاء العرض والطلب على الأموال، وبذلك فهي تحظى بأهمية كبيرة من خلال تأديتها دورا فعالا في النظام المالي. فمن الأهمية إبراز المكانة التي تحتلها ضمن هذا النظام بفضل ما تقدمه من خدمات وما تقوم به من أدوار تساعد على تنشيطه والمتمثلة أساسا في تحويل الموارد المالية المجمعة

¹ عبد المنعم السيد علي، سعد الدين العيسى، النقود والمصارف وأسواق المال، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 67.

² وفاء أحمد محمد، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية"، بحث تطبيقي في المصرف العراقي الإسلامي، الاستثمار والتنمية، مجلة الأستاذ، معهد الإدارة الرصافة، العدد 201، العراق، 2012، ص 836.

إلى الأعوان الاقتصاديين الذين هم بحاجة إليها، كما يمكن أن تظهر الوساطة المالية في عدة أنواع كالبنوك وشركات التأمين.... وغيرها.¹

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أن : الوساطة المالية تشير إلى دور المؤسسات المالية في تسهيل التداول بين المقرضين والمقترضين، حيث تقوم بتحويل الأموال من الأشخاص أو الجهات ذات الفائض المالي إلى الأشخاص أو الجهات ذات العجز المالي، مما يعزز التمويل والاستثمار وينشط النظام المالي. تتضمن وظائف الوساطة المالية شراء الأوراق المالية من المقرضين وإصدار ديون غير مباشرة لصالح المقرضين، وهي تعتبر أحد العناصر الأساسية في تنظيم الأسواق المالية.

ثانيا : نشأة الوساطة المالية

يرجع ظهور الوساطة المالية وتطورها منذ القدم مثلها مثل النقود لظروف اقتصادية واجتماعية كانت منتشرة ما بين الحضارات، ويمكن القول ان اول ظهور لها كان قبل ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد في حضارة بلاد الرافدين (العراق) وذلك من خلال رصد الآثار الاولى لمفهوم البنوك ويعود ذلك الى اكتشاف المعابد للعطايا والهبات التي كانت تمنح لهم آنذاك ثم الذهاب إلى التركيز الكبير للأموال لاحقا التي تحولها في شكل قروض كانت تمنح في البداية للحكام ومن ثم تعميمها الى التجار.

ومن هنا نلاحظ اول ظهور البنوك كان راجعا بصيغته دينية واعطاء النقود لذوي العجز بطريقه مباشره. ويعود ظهور الوساطة المالية ايضا الى الحضارة اليونانية القديمة حيث كانت لهذه الحضارة النضوج والحدثة في المنظومة الاقتصادية وقتها وذلك من خلال ممارستها للنشاط البنكي ولكن ليس بمفهومه الحالي من خلال تبديل النقود وتحديد سعر العملات الأجنبية لعملات الدول وهذا كان اول ظهور لمفهوم "الصرف" وايضا فئة تقوم باستلام الودائع التجارية ومنحها في شكل قروض مالية.²

في القرون الوسطى، كانت الخيارات التجارية محدودة، حيث كان التجار يقومون بالاحتفاظ بفائض النقود المعدنية مثل الذهب والفضة لدى الصيرفة مقابل إيصالات أو تعهدات. كانت هذه الأموال تُعتبر مصدر فائض مالي لصاحبها، الذي يُعتبر الطرف الأول في الوساطة المالية. من جهة أخرى، كانت الصيرفة تستخدم هذه الأموال المودعة لديها لتقديم قروض بفوائد لأولئك الذين يعانون من العجز المالي، بعدما تأكدوا من عدم استردادها بصورة جماعية، نظراً لخبرتهم في هذا المجال. كانت هذه القروض تُقدم بفوائد، مما يزيد من الناحية المالية للصيرفة، وتلبية الحاجات المالية للمقرضين، الذين يُمثلون الطرف الثاني في الوساطة المالية. بعد ذلك، ساد الفكر التجاري ما بين سنتي 1450 ميلادي و 1750 ميلادي، حيث

¹ العربي نعيمه، " اهمية الوساطة المالية ودورها في البورصة"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2007، ص47.

² الطاهر لطرش، " الاقتصاد النقدي والبنكي"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 40-41.

سُيطرت النزعة العلمانية بعدما سادت النزعة الفرديّة. قام اليهود والإيطاليون بإنشاء المصارف الودائع والاقتراض بفوائد، مما دفع بنمو الرأسمالية التجارية والمؤسسات التمويلية. ورغم أن القروض كانت غير محببة بسبب تحريم الفوائد، إلا أن التجار والبحارة لجأوا إلى المصارف للحصول على القروض لبناء السفن وتلبية حاجاتهم. في هذه الفترة، شهدنا ظهور أول شركات الأسهم في عام 1553 في لندن وعام 1663 في هولندا. مع تطور وحدثة النظام البنكي، تشبعت المضامين المالية، حيث أصبحت البنوك المركزية تحتكر الإصدار النقدي القانوني، وتتنوع وظائف البنوك الأخرى في مجال الوساطة المالية، مع تحديد دور كل منها. ظهرت البنوك التجارية التي تلعب دوراً رئيسياً في المعاملات المالية، بينما أصبحت المؤسسات المالية الأخرى تلعب دوراً محدوداً ومحدداً.¹

الجدول 01 : نشأة الوساطة المالية



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات المطلوب.

¹ الزين محمد مصطفى محمد النور، " دور مؤسسات الوساطة المالية في تمويل الاستثمار الحقيقي في السودان (2000-2017)", مذكرة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان، السودان، 2020، ص30.

المطلب الثاني : أهمية الوساطة المالية

وتبرز أهمية الوساطة المالية من عدة جوانب أهمها :

أولا : بالنسبة لأصحاب الفائض المالي:

تحقق لهم الوساطة المالية عدة مزايا هي:¹

- مصداقية الوسيط المالي مضمونة، نظرا للقوانين والتنظيمات المعدة خصيصا لحماية المودعين.
- يتيح وجود الوساطة المالية لصاحب الفائض المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، فالمؤسسات المالية الوسيطة مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات.
- يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر.

ثانيا : بالنسبة لأصحاب العجز المالي:

- إن الوساطة المالية لا توفر مثل هذه الخدمات لأصحاب الفائض المالي فقط، بل تسدي خدمات أخرى إلى أصحاب العجز المالي، ويستفيد أصحاب العجز المالي من وجود الوساطة المالية في الجوانب التالية:²
- توفير الأموال اللازمة في الوقت المناسب على اعتبار أن الودائع المتحصل عليها تكون في كل وقت بتيارات متتالية .
- توفر مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية.
- توفر قروض بتكاليف أقل نسبيا مما تفرضه العلاقة المباشرة للاقتراض.

ثالثا : بالنسبة للوساطة المالية ذاتها:

- لا تقوم الوساطة المالية بهذه الخدمات من دون مقابل، وإنما تستفيد من الكثير من المكاسب، من أهمها:³
- يعني وجود الوساطة المالية لأصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت والجهد في البحث عن المقرضين

1 الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص8
 2 سليمان بوفاسة، "اساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص90
 3 سليمان بوفاسة، نفس المرجع السابق، ص90

المحتملين.

- تستفيد أولاً من الفائدة على القروض، وتعتبر هذه الفائدة من المداخل التي تعظم عائداتها.
- استعمال موارد غير مكلفة في الغالب مثل الودائع الجارية وهي الجزء الغالب في موارد الوساطة المالية، حيث أن معظم الأنظمة النقدية العالمية تمنع منح فوائد على هذا النوع من الودائع.
- يسمح الحصول على ودائع للوساطة المالية بتوسيع قدرتها على منح القروض وذلك بإنشاء نقود الودائع.

رابعاً : بالنسبة للاقتصاد ككل:

إن الاقتصاد بدوره يستفيد من وجود الوساطة المالية في الكثير من الجوانب:¹

- يسمح وجود الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الادخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة.
- تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد (ذو الطبيعة التضخمية) بتعبئة السيولة الموجودة. ولكن القدرة على هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى فعالية الوساطة المالية ذاتها في أداء دورها كجامعة للأموال.
- تفادي احتمال عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، فوجود مثل هذا التعارض في الرغبات سواء من حيث الوقت أو المبلغ سوف يؤدي إلى خلق الكثير من الاختلالات في الأداء الاقتصادي، والوساطة المالية وحدها بإمكانها أن تسمح بتفادي كل هذه المشكلات.

المطلب الثالث : اسباب ظهور الوساطة المالية ومتطلبات نجاحها

ان من سبل فهم الوساطة المالية بشكل جيد هو معرفة اسباب ظهورها ثم التطرق لمتطلبات نجاحها .

أولاً : اسباب ظهور الوساطة المالية

إن ظهور الوساطة المالية كمؤسسات اقتصادية يعتبر حتمية لا بد منها وكانت اهم أسباب ظهورها فيما يلي :

- صعوبة تعارف طرفي العلاقة، حيث يجب أن تكون العلاقة بين الطرفين شخصية؛
- عدم التوافق بين الرغبات من حيث المكان والزمان؛
- صعوبة التوافق بين الرغبات من حيث المبلغ؛

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، مرجع سابق ص 10،9.

- عدم قدرة المقرض على تقدير كل الأخطار المحتملة، مما يضعف فرض التوظيف الجيد للأموال والاستغلال الأمثل لها؛
 - تجميد الأموال المقرضة إلى غاية تاريخ السداد وهذا لا يخدم أصحاب الفائض المالي.
- وهذا ما لا يسمح بخلق الظروف الملائمة للاستعمال الأمثل لموارد التمويل ويدفع إلى التفكير في إيجاد طرق ووسائل جديدة توفر المناخ الملائم لضمان نجاعة استخدام هذه الأموال.¹

ثانياً : متطلبات نجاح عمل الوساطة المالية

- تعد الوساطة المالية جزءاً حيوياً من البنية الأساسية لأي نظام مالي، حيث تسهم في تحقيق التوازن والاستقرار في الأسواق المالية. و إن نجاح عمليات الوساطة المالية يعتمد بشكل كبير على توفير بيئة مناسبة ومتطلبات أساسية تضمن فاعلية وشفافية هذه العمليات. في هذا السياق، يُعتبر فهم وتحليل المتطلبات الضرورية لنجاح عمليات الوساطة المالية أمراً أساسياً لضمان استدامتها وتعزيز دورها في تنمية الأسواق المالية ودعم الاقتصاد بشكل عام وفيما يلي سنذكر أهم متطلبات نجاح عمليات الوساطة المالية:²
- مناخ اقتصادي كلي معافى وخالي أو بأقل اختلالات في ميزانه الداخلي والخارجي؛
 - بيئة مؤسسية كافية ومتنوعة ومقتدرة ومواكبة للتطورات والمستجدات التكنولوجية الحديثة؛
 - مستوى جيد من التطور والكفاءة في قطاعات الاقتصاد الأخرى مع تطور القطاع المالي والمصرفي نفسه؛
 - سياسات نقدية وتمويلية رشيدة تراعي وتوفق بين طموحات كل الشركاء في تنفيذها مع وجود تناسق في أهدافها وآلياتها مع السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى؛
 - وجود سوق متطورة لرأس المال وللأوراق المالية ومؤسسات ضمان الودائع وضمان مخاطر التمويل المتعددة؛
 - توفر خدمات مساعدة متطورة في مجالات الاتصالات، التقنية؛
 - الاستثمارات المالية، التأمين ، خدمات المراجعة والمحاسبة والتدريب وغيرها؛
 - وجود سلطة نقدية قوية مزودة بالتشريعات الكافية اللازمة وعلى قدر مناسب من الاستقلالية؛

¹ مصطفى محمد رمضان أبو هدرس، نسيم حسن أبو جامع، أثر الوساطة المالية في فلسطين على الناتج المحلي الإجمالي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة 2015، ص 24.

² مدخل للوساطة المالية ، محاضرات في مقياس : عمليات الوساطة المالية البنكية ، جامعة زيان عاشور-الجلفة ، 2022، ص6.

- توفر عنصر الثبات والموثوقية في السياسات الاقتصادية المتعددة وكذلك التشريعات الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالسياسات النقدية والمصرفية وسياسات النقد الأجنبي.

المبحث الثاني : آليات عمل الوساطة المالية

إن العمليات والآليات التي يقوم بها الوسطاء الماليون لتسهيل الحركة في الأسواق المالية وتلبية احتياجات المستثمرين والشركات شاملة لعدة جوانب مثل إدارة الأصول، وتقديم الخدمات المالية والاستثمارية، وتقديم النصائح والتحليلات الاقتصادية. ويعد التطرق لأنواع الوساطة المالية ووظائفها من الضروريات لفهم الأسواق المالية وتأثيرها على الاقتصاد والمستثمرين وايضا المخاطر التي قد تواجهها.

المطلب الأول : مؤسسات الوساطة المالية

أولا : المؤسسات الإيداعية

هي مؤسسة مالية تصدر مطالبات أو حقوق ذات قيمة ثابتة على نفسها، وهي تشمل الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، تتمثل هذه المؤسسات فيما يلي:

1-البنوك التجارية

هي مؤسسات مالية تعبئ الموارد المالية من خلال إصدار التزامات على نفسها، تتخذ شكل الودائع البنكية، الودائع الآجلة، ودائع الادخار؛ وتقدم قروضا للمستهلكين وقروضا عقارية، كما وتشتري أوراقا مالية حكومية.¹

وبقيام البنوك بهذه الوظائف، يمكنها أن تتوجه إلى السوق المالية لطلب المال اللازم لها ولسواها من المؤسسات، وذلك عن طريق طرح أسهم وسندات جديدة.

إنه مع ظهور وتطور عمليات البورصة، اتسع نشاط البنوك ليشمل دور الوساطة في عمليات البورصة، فبالإضافة إلى تدخلها للعمل لحسابها الخاص بشراء أوراق مالية وبيعها، يمكنها تسيير المحافظ المالية للغير مقابل عمولات عن طريق قيامها بفتح فروع مختصة بالوساطة في عمليات البورصة والتي تتمثل في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

تجدر الإشارة إلى أنه قبل أن تؤدي البنوك دورها كوسيط في البورصة، عليها أن تتحصل على ترخيص من الجهات المختصة، بالإضافة إلى أنها تقدم ضمانات متعددة يكون الهدف من وراء ذلك حماية وضمن أموال المودعين.¹

¹ نوزاد الهيتي، "مقدمة في الأسواق المالية"، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا ، 1998، ص:37.

2- مؤسسات الإيداع والإقراض

تختلف البنوك التجارية عن هذا النوع من المؤسسات من ناحية التراخيص القانونية وطبيعة الودائع والقروض الممنوحة، حيث أن قروض وودائع هذه الأخيرة تكون مؤقتة.²

تعمل أساسا هذه المؤسسات على تعبئة الموارد المالية عن طريق قبولها لمختلف أنواع الودائع، وتستخدم هذه المؤسسات الموارد التي لديها في تقديم القروض العقارية بضمان عقارات، غير أنه وبسبب ارتفاع معدل فائدة القروض التي تمنحها فقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة تعبئة الموارد المالية لديها بالمقارنة بالعائد المحقق، مما تسبب في إفلاس عدد كبير منها، الأمر الذي سمح لهذه المؤسسات بالدخول في أنشطة كانت مقتصرة على المصارف التجارية، ولهذا أصبحت هذه المؤسسات تخضع حاليا إلى متطلبات الاحتياطي القانوني مقابل الودائع لديها مثلها في ذلك، مثل المصارف التجارية.³

3- بنوك الادخار المشتركة

هي مؤسسات مالية -بنوك- تعتمد على الودائع الإيداعية للحصول على الموارد المالية من أجل استخدام هذه الموارد في تقديم قروض عقارية. يقترب نشاط هذه البنوك من التعاونيات من حيث أن المودعين يمتلكون البنك، لكن نظرا للخسائر التي حلت بها من وراء تقديم القروض العقارية فقط، فلقد سمح لها القانون بإصدار وودائع شيكية وتقديم قروض أخرى غير القروض العقارية.⁴

4- إتحادات الائتمان

هي مؤسسات مالية في شكل مؤسسات تعاونية صغيرة للإقراض، تم تنظيمها لتشمل مجموعات اجتماعية معينة، تقوم هذه المؤسسات بتعبئة الموارد المالية من الودائع التي يقدمها الأعضاء في الإتحاد في شكل مساهمات، ثم تقوم باستخدام هذه الموارد المالية في تقديم قروض استهلاكية.⁵

ثانيا : المؤسسات الغير إيداعية

هي مؤسسات متعددة، يجمع بينها خيط مشترك يتمثل في تقديم الخدمات المالية فيما عدا تلقي الودائع وتمثل فيما يلي :

1 سعيد سيف النصر، "دور البنوك في استثمار أموال العملاء"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص:17.
2 توماس ماير، جيمس اسوستيري، روبرت زدالير، "النقود والبنوك والاقتصاد"، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، 2002، ص:152.
3 محمد يونس، عبد النعيم مبارك، "مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية"، 20، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:149.
4 نوزاد الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص:37.
5 محمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص:150.

1- شركات التأمين

هي مؤسسات مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم، تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد معين.¹

تحتل شركات التأمين بفضل مختلف الخدمات التي تقدمها مكانة هامة في النظام المالي، وغالبا ما تقوم هذه الشركات بتوظيف أموالها وإن كانت بعضها تميل إلى اختصاص جزء من أموالها في موجودات مالية.²

من بين الخدمات التي تقدمها شركات التأمين: التأمين على الحياة، التأمين ضد الحرائق والحوادث المختلفة، التأمين الخاص بالعلاج، التأمين البحري... الخ.

هناك اختلاف أساسي بين شركات التأمين والبنوك التي تتكون منها السوق المالية، ذلك لأن:³

شركات التأمين تحصل على مواردها بصفة عامة في شكل أقساط دورية ويكون الدفع عادة للمؤمن له أو لغيره من المستفيدين دفعة واحدة، وبذلك فإنه على شركات التأمين استخدام ما يتراكم لديها من أقساط مع تقديم التعويضات أي عليها تحقيق أمرين معا: أن يغل هذا الاستخدام عائدا مناسباً لشركات التأمين وأن يكون هذا الاستخدام آمناً، ويمكن تسييله عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، أي أن شركات التأمين لا تكون بحاجة إلى الاقتراض بالإضافة إلى مواردها الذاتية لمواجهة استخداماتها كما تفعل البنوك المتخصصة وإنما تبحث عن استخدامات لما يتجمع لديها من موارد في صورة أقساط لحين سداد ما يترتب عليها من التزامات في صورة تعويضات.

2- شركات الاستثمار

هي مؤسسات مالية تحصل على الأموال من عدد كبير من المستثمرين عن طريق بيع حصص من الأسهم لهم، حيث يتم تجميع هذه الأموال واستثمارها من قبل إدارة محترفة، وحيث يمكن لكبار المستثمرين وصغارهم المشاركة في صناديق شركات الاستثمار، فهذه الشركات وجدت أساساً لمساعدة صغار المستثمرين الذين ليست لهم المعرفة اللازمة لإدارة محافظهم الاستثمارية، وأيضاً من أجل مساعدة كبار المستثمرين الذين لا يتوفر لهم الوقت الكافي لإدارة محافظهم.⁴

¹ عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، "البورصات والمؤسسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص:355

² جمال جويدان الجميل، "الأسواق المالية والنقدية"، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص:40.

³ محمد سويلم، "إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية"، الشركة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1992، ص:28.

⁴ عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، مرجع سبق ذكره، ص:355.

وحتى تقوم شركات الاستثمار بوظيفة الوساطة المالية، تستعمل أداة هامة تعرف بصناديق الاستثمار والتي من شأنها زيادة القيمة الرأسمالية لحصص الصندوق من خلال استخدام طرق مختلفة تختلف باختلاف طبيعة الصندوق.¹ وتصنف شركات الاستثمار إلى نوعين من الشركات هي:²

أ- شركات الاستثمار ذات النهاية المغلقة

تشكل هذه الشركات صناديق استثمار يطلق عليها الصناديق ذات النهاية المغلقة التي يخول لها المشرع الحق في إصدار أسهم تباع للجمهور. ولقد سميت بهذا الاسم لأن عدد الأسهم التي تصدرها ثابت لا يتغير باستثناء حالتين نادرتي الحدوث هما:

- حالة قيام الشركة بإعادة شراء لسهمها من السوق، غير أنه لا تبدي هذه الشركات ذات النهاية المغلقة استعدادها لإعادة شراء أسهمها إذا ما رغب حاملها في التخلص منها.
- حالة إصدار الشركة لأسهم جديدة.

ب- شركات الاستثمار ذات النهاية المفتوحة

هي عبارة عن صناديق مشتركة يتم من خلالها إعادة شراء الأسهم من ملاكها في أي وقت يريده حاملا للأسهم. تدير هذه الشركات عددا كبيرا من الصناديق يطلق عليها اسم الصناديق المشتركة، وقد جاءت هذه العبارة (النهاية المفتوحة) من أجل حجم الأموال المستثمرة في الصندوق غير محدد، لأنه يجوز للشركة إصدار المزيد من الأسهم العادية وبيعها، وإن كان لا يجوز لها إصدار سندات. وعلى عكس الشركات ذات النهاية المغلقة، لا تتداول أسهم هذه الشركات ذات النهاية المفتوحة بين الأفراد، بل تقف الشركة نفسها على استعداد دائم لإعادة شراء ما سبق أن أصدرته من أسهم أو لإصدار المزيد منها لتلبية احتياجات المستثمرين.

3- شركات التمويل

تعتبر شركات التمويل شركات ترويج مالي، تحصل على الأموال من السوق عن طريق بيع أوراق مالية طويلة وقصيرة الأجل. كما أنها تقوم بإصدار أسهم وتقترض من البنوك وبعد ذلك تقرض هذه الأموال إلى القطاع العائلي. كما توجر هذه الشركات بعض الأجهزة للمشروعات وتوفر النقود التي تكلفها. تسمى بعض هذه الشركات بشركات التمويل المحددة المملوكة بواسطة صانعي السلع المعمرة.³

¹ نفس المرجع السابق، مرجع سبق ذكره، ص: 418-420.

² محمد سويلم، مرجع سابق ذكره، ص: 28.

³ توماس ماير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

4- بنوك الاستثمار

وتعد بنوك الاستثمار أحد أنواع المؤسسات المالية التي تقوم بتجميع الأموال من الأفراد والمؤسسات، وتقوم باستثمارها في المحافظ المالية وفقا لأهداف محددة، فهذه البنوك تعد مؤسسات مالية وسيطة تقوم بجمع الموارد المالية من صغار المستثمرين حيث تقوم ببيعهم حصص مشاركة مقابل أموالهم وتقوم بشراء أوراق مالية لهم، وعن طريق تجميع المبالغ الصغيرة من المستثمرين تقوم هذه البنوك الاستثمارية بشراء كميات كبيرة من الأوراق المالية بأسعار منخفضة، فتحقق هذه الأخيرة منافع لمساهميها عن طريق تخفيض شراء الأصول المالية مباشرة و من دون وساطة السماسرة.¹

على عكس بنوك الادخار والبنوك التجارية ، لا تتلقى البنوك الاستثمارية أي ودائع. والوظيفة الأساسية للبنوك الاستثمارية لا تتمثل في الإقراض بقدر ما هي تسويق السندات للشركات والحكومات حتى يتمكنوا من الحصول على احتياجاتهم من رأس المال طويل الأجل.

و في الأساس بنك الاستثمار عبارة عن مجموعة من الأفراد (إما في شكل شركة أفراد أو شركة أموال) يتمثل نشاطها في تسويق الأسهم والسندات.

في الماضي ، كانت عملية تسويق السندات حتى بالنسبة للحكومات خدمة لا غنى عنها. الآن بعد أن أصبحت السندات والسندات الحكومية في وضع ممتاز ومدعومة من قبل البنوك المركزية ، لم تعد وزارة الخزانة بحاجة إلى الاعتماد على البنوك الاستثمارية لتسويق هذه السندات.²

الشكل رقم 02 : مؤسسات الوساطة المالية



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات المطلب .

1 العربي نعيمة " الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك و المؤسسات المالية وعلاقتها بالآزمات المالية العالمية لعام 2008 "،مجلة دراسة اقتصادية العدد 2،جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر ،2008،ص328.
2 سامي خليل ،" اقتصاديات النقود و البنوك "، طبعة الأولى ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، 2006،ص344.

المطلب الثاني : وظائف الوساطة المالية

ويمكن حصرها فيما يلي :

أولاً: تقديم المعلومات المالية وتحليلها

إن العديد من الأفراد الذين ليست لديهم المعرفة الكاملة بشؤون الأوراق المالية، قد يجدون من المرهق لهم (سواء في صورة ضياع للمال أو الوقت) أن يقوموا بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعدد كبير من الأوراق المالية غير المباشرة، خصوصا إذا كان ما لديهم مجرد مبالغ نقدية صغيرة يرغبون في استثمارها. ومن هنا يأتي دور الوسطاء الماليين. فهم يستطيعون الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي (وهو ما لا يستطيع المدخر العادي عمله بإمكانياته). وستكون تكلفة استخدام هؤلاء الخبراء بالطبع، منخفضة جدا إذا ما تم توزيعها على الحجم الكبير والمتنوع من الأصول التي يجمعون ويحللون المعلومات الخاصة بها. فضلا عن ذلك، يدعي بعض الوسطاء أن الاستعانة بهؤلاء الخبراء يمكنهم من اتخاذ قرارات أفضل كثيرا من تلك القرارات التي كان أصحاب المدخرات سوف يتخذونها بأنفسهم.

وغالبا ما تصدق صحة هذا الادعاء ولو جزئيا. وحتى إذا لم يكن هذا صحيحا في بعض الحالات، فالأمر المؤكد هو أن تكلفة جمع وتحليل البيانات من قبل الوسطاء الماليين تكون غالبا أقل مما لو قام بذلك المدخرون الأصليون.¹

ثانيا: تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشر

ويقصد بها التكاليف التي تنطوي عليها عمليات شراء الأصول المالية المباشرة والاحتفاظ بها وبيعها. وهنا يستطيع الوسطاء الماليون تحقيق وفورات اقتصادية في ناحيتين:

ناحية العمليات المالية التي يقومون بها وناحية عدد مرات قيامهم بهذه العمليات.

وبالنسبة للناحية الأولى نجد أن الوسطاء يكون حجم عملياتهم (سواء بيع أو شراء الأوراق المالية) كبير فإن توزيع التكاليف المصاحبة لهذه العمليات على هذا الحجم الكبير من الأصول المتعامل فيها يجعل نصيب كل وحدة من هذه التكاليف (التكلفة المتوسطة) صغيرا جدا بالمقارنة بالتكلفة المتوسطة التي تتحملها كل وحدة من الأصول (الأوراق المالية) في العمليات الصغيرة المناظرة التي يقوم بها المدخرون النهائيون بأنفسهم.

¹ خالد عيجولي، "الوساطة المالية في البورصة ودورها في تنمية التعاملات المالية"-دراسة مقارنة لبلدان المغرب العربي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 52

أما بالنسبة للناحية الثانية فنجد أن عدد المرات التي يقوم فيها الوسطاء الماليون بعمليات شراء أو بيع أصول مالية يكون أقل من عدد المرات التي يقوم فيها المدخرون النهائيون بعمليات متشابهة.

وبالطبع فإن تخفيض عدد العمليات يعني تخفيضا في تكاليف القيام بها. والسبب في انخفاض عدد العمليات التي يقوم بها الوسطاء الماليون عما يقوم به المدخرون النهائيون هو أن المدخر النهائي يتعين عليه أن يبيع قدرا من الأصول المالية التي في حوزته كلما اضطرت حاجته إلى السيولة إلى تحرير جزء من أرصده المحبوسة في تلك الأصول. وطبعاً نتوقع أن يتكرر ذلك كثيرا. أما الوسيط المالي فلا يقوم بمثل هذه العمليات عددا كبيرا من المرات، لأن حاجته إلى السيولة لا تكون مفاجئة ومتكررة، فضلا عن أنه يتوقع باستمرار أن التيارات النقدية المتدفقة إليه (متحصلاته الكلية) تكون كافية لسد حاجته إلى السيولة. ومن ثم لا يضطر إلى إحداث نقص صافي في أصوله الكلية عن طريق بيع مقادير منها بصفة مستمرة وبالصورة، التي يكررها المدخرون النهائيون.¹

ثالثا: توفير الائتمان وتقديمه إلى رغبه

ارتبط ظهور الوسطاء الماليين في البداية بعملية نقل فوائض المدخرون (الوحدات ذات الفائض) إلى المستثمرين والمستهلكين (الوحدات ذات العجز). ثم مع تزايد الحاجات الاقتصادية إلى الائتمان تطورت وظيفة الوسطاء الماليين فلم تعد تنصب فقط على تسهيل عمليات الائتمان المباشر بل أصبحت تحاول توفير مقادير إضافية جديدة (خلق دين جديد) عن طريق خلق (إصدار) الأصول المالية غير المباشرة. ومن معاد القول أن الوسطاء الماليين يعملون بهذا على سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وهو كما رأينا شرط لضمان نمو الدخل القومي بمعدل مستقر. ولقد كان هذا التحول في طبيعة وظيفة الوساطة المالية من الناحية العملية مقترنا بتحول على مستوى الفكر النظري أيضا، فقد كانت النظرية الكلاسيكية تنظر إلى القطاع المالي بصفة عامة على أنه مجرد قطاع محايد neutral كل ما يقوم به جمع الموارد المالية ليمول بها القطاعات الإنتاجية حسب إنتاجيتها. ولقد ظل الفكر الاقتصادي أسير هذه التعاليم حتى ظهر كينز وحاول لأول مرة جذب الانتباه حول أهمية القطاع المالي. فشرط التوازن العام في النظرية الكينزية هو توازن سوق النقد والمال وسوق الإنتاج وسوق العمل. وفي الأونة الأخيرة ظهرت كتابات مختلفة تؤكد على أهمية تطوير السوق المالي وتظهر بوضوح الكيفية التي يرتبط بها التطور الاقتصادي للسوق بتطوره المالي، كما تظهر ارتباط كمية النقود ورأس المال العامل من جهة بحجم الناتج القومي وثررة الأفراد من جهة أخرى.²

¹ محمود يونس، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013م، ص 82، 89.
² عبد الرحمان بن عزوز، "دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012، ص 82

رابعاً : توفير السيولة

يستطيع الوسطاء الماليون أن يحققوا قدراً من السيولة لأنفسهم ولحائزي أصولهم المالية غير المباشرة، وذلك بتكلفة أقل بكثير مما يستطيع تحقيقه المدخرون النهائيون لو قام كل واحد منهم بمقابلة حاجته إلى السيولة عن طريق احتفاظه بنقود أو أصول مالية مباشرة، فلقد سبق أن ذكرنا أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود أو بالأصول المباشرة مرتفعة جداً لأن حياة النقود لا تدر عائداً على الإطلاق. كما أن الأصول قصيرة الأجل تتطوي على بعض التكاليف من حيث شرائها وحيازتها، فضلاً عن أن عائدها عادة ما يكون منخفضاً، كما أن تكلفة الأصول المباشرة طويلة الأجل قد تكون غير محتملة خصوصاً لو كان حجمها قليل وفترة حيازتها قصيرة، ويعمل الوسطاء الماليون على تخفيض هذه التكاليف بمعدلات كبيرة كالاتي: يستطيع المدخرون النهائيون مقابلة حاجتهم إلى السيولة -ولو جزئياً على الأقل- بتخليهم عن النقود وبعض الأصول الأخرى في مقابل حصولهم على ديون مرتفعة السيولة على الوسطاء الماليين تكون حالة السداد عند أو بعد فترة قصيرة. تتميز تكلفة الحصول على الديون على الوسطاء الماليين، ثم تحويلها إلى نقود بأنها تكون منخفضة في معظم الحالات، حيث لا تتطلب عادة أكثر من زيارة إلى الوسيط المالي أو إرسال أمر أو طلب كتابي إليه بالبريد. ويكون مقدار النقود والأصول السائلة الأخرى التي يتعين أن يحتفظ بها الوسيط لمقابلة احتياجاته الذاتية من السيولة، أقل بكثير من تلك التي يحتفظ بها المدخرون النهائيون إذا حاول كل منهم مقابلة حاجته الخاصة من السيولة بهذه الطريقة. فالوسيط يحتاج إلى الاحتفاظ بالنقود أو الأصول السائلة فقط لمواجهة احتمال أن تزيد مدفوعاته على متحصلاته. فعلى سبيل المثال لن تكون هناك حاجة للاحتفاظ بأي أصول سائلة على الإطلاق إذا كان الوسيط يستطيع أن يتتبعاً بدرجة من الثقة بأنه في كل فترة مستقبلية سوف تزيد متحصلاته النقدية على مدفوعاته النقدية إلى أصحاب الحقوق غير المباشرة المسحوبة عليه، أي يستطيع مواجهة كل مدفوعاته المستحقة من متحصلاته.

وهناك نقطة مهمة تتعلق بوظيفة الوسطاء الماليين في هذا الصدد، وهي أن غالبيتهم يخلقون ويصدرون مديونيات مالية على أنفسهم (وهي الأصول المالية غير المباشرة) والتي تتمتع بخصائص مختلفة تماماً عن خصائص الأصول المباشرة التي يحتفظون بها. فعلى سبيل المثال حسابات الودائع وما شابهها من الأصول التي يصدرها الوسطاء الماليون تتميز بأنها أكثر سيولة وأقصر أجلاً (من ناحية الاستحقاق) عن معظم الأصول المباشرة التي يحتفظون بها بل إن بعض الوسطاء الماليين يصدرون أصولاً مالية ضد أنفسهم تكون ثابتة القيمة وقابلة للسداد عند الطلب أو في أجل قصير جداً بينما معظم الأصول المباشرة، التي يحتفظون بها تكون طويلة الأجل، ومن ثم يقال عادة، أن الوسطاء الماليين هم "صناع السيولة".

.ManufacturesOf Liquidity

وتتفرد المصارف التجارية بأنها الوسيط الوحيد الذي يصنع السيولة في صورة النقود ذاتها. ومع ذلك، تشترك المصارف التجارية مع بعض الوسطاء المهمين الآخرين -على النحو الذي سيرد ذكره فيما بعد- في صنعها لأصول أكثر سيولة من الأصول المباشرة التي تحتفظ بها.¹

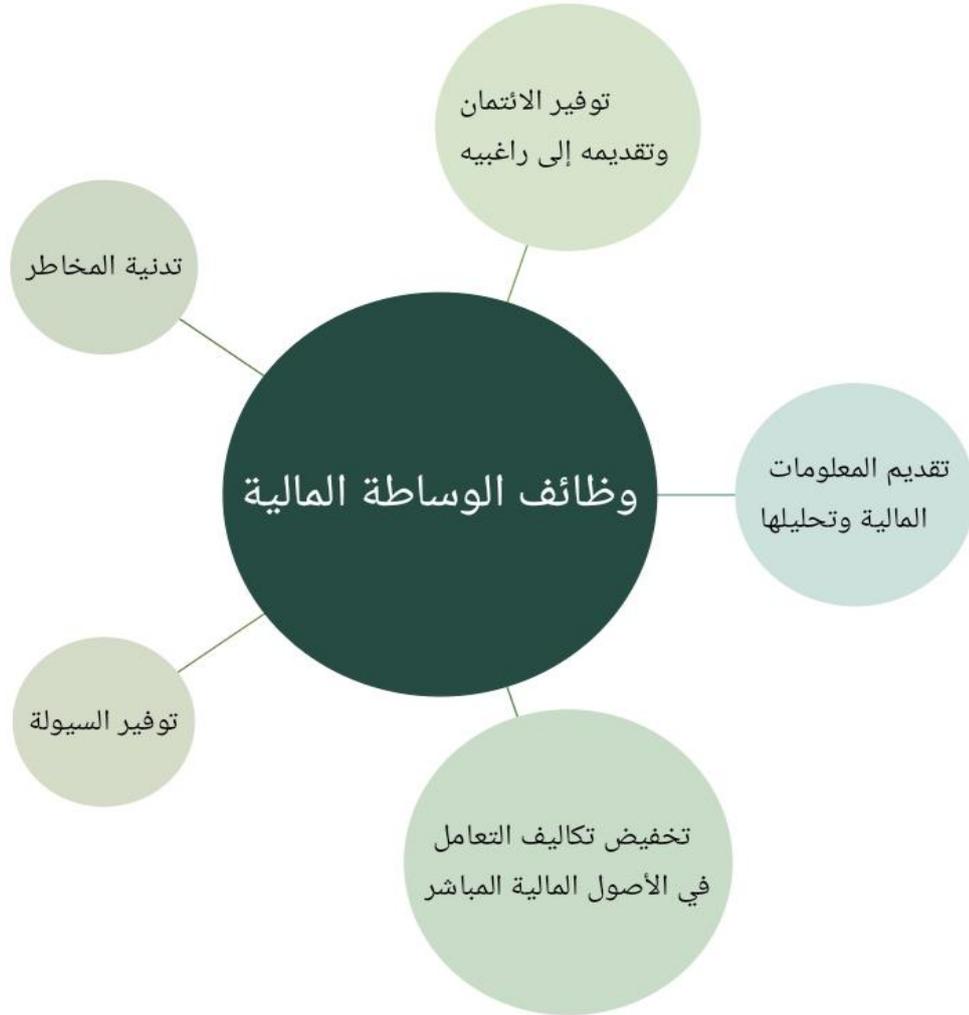
خامسا: تدنية المخاطر

إن المدخر النهائي مهما كانت قيمة الفوائض المتاحة لديه لغرض الاستثمار لن يتمكن إلا من شراء عدد صغير من الأصول غير المتنوعة، وبالتالي فإن حجم المخاطر الذي يواجهه يكون كبيرا إذا ما حدث وانخفضت أسعارها السوقية وأراد التخلص منها قبل استحقاقها. أما الوسيط المالي فنظرا لما يستطيع أن يجمعه من فوائض يصبح حجمها في النهاية كبيرا جدا، فإنه يتمكن من شراء أحجام كبيرة ومتنوعة من الأصول. وهو بهذا يحقق وفرا في تكلفة الشراء والحيازة، فضلا عن أن تنوع الأصول يعطيه قدرا من الأمان ضد مخاطر انخفاض قيمة بعضها نظرا لاحتمال أن ترتفع قيمة البعض الآخر في نفس الوقت بنا يلغى الأثر الأول.

فضلا عن أن الوسطاء الماليين كما ذكرنا من قبل يستطيعون بإمكانياتهم الكبيرة أن يستخدموا أخصائيين في المجال المالي من ذوي الكفاءات العالية، التي تعني بتحليل الائتمان ووضع المعايير المناسبة لتقييم المقترضين. ولذلك فإن الذي يقتني أصولا مالية لوسيط مالي، يعرف أنه يجوز دينا في مواجهة وسيط تتميز محفظة أوراقه المالية بالتنوع الذي يدني حجم المخاطر المحتملة، وهو أمر غالبا ما لا يستطيع المدخر نفسه تحقيقه بمعرفته.²

¹ فايد نجلاء ، عاشور فاطيمة ، دور الوساطة البنكية لي تنشيط النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة تخرج ماستر ، قسم العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2021 ، ص11-13
² نفس المرجع السابق ، ص13-14

الجدول رقم 03 : وظائف الوساطة المالية



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد الى معطيات المطلب .

المطلب الثالث : المخاطر التي تواجه الوساطة المالية

تتعرض الوساطة المالية أثناء وظيفتها إلى الكثير من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهدافها وعلى مكانتها، حيث من شأن تلك المخاطر أن تتسبب في بعض الإختلالات المالية والتي بإمكانها أن تتحول إلى أزمات إن لم يتم مواجهتها والسيطرة عليها ، ومن أبرز هذه المخاطر نجد:

أولاً : مخاطر السوق

تحدث هذه المخاطرة عندما تكون قيمة الأصل متغيرة بالارتباط مع عوامل نظامية التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتي تعتبر في أغلب الأحيان من مصادر هذه المخاطرة غير القابلة للتوزيع ولا يمكن تجنبها .

فالمؤسسات المالية تأخذ على عاتقها هذا النوع من المخاطرة كلما كانت الأصول المملوكة أو الحقوق المصدرة قابلة للتغير في القيمة كنتيجة للشروط الاقتصادية الواسعة والمخاطر المنتظمة تأتي في عدة أشكال مختلفة مثلاً: كتغير نسب الفائدة، وتعرف مخاطر نسبة الفائدة على أنها: " مخاطر الخسارة المرتبطة بالتغير المعاكس لنسب الفائدة ، لذا نسبة فائدة مصدر المال يجب أن تكون أقل من نسبة الاقتراض أجل السماح للمؤسسة المالية بالحصول على عوائد.¹"

بالإضافة إلى مخاطر نسبة الفائدة هناك مخاطر السيولة التي تعرف على أنها : مخاطر في فترة معطاة، عند عدم القدرة على مواجهة الخصم المستحق بالأصل الممكن تحقيقه أو الجاهز. ومن أجل تعويض التوظيف يجب امتلاك ليس فقط رؤوس أموال كافية وإنما يجب أن تكون هذه الأموال جاهزة، بمعنى آخر الأصول المتوفرة القابلة للتحويل إلى سيولة، لا تبدو كافية لمواجهة الاحتياجات غير المنتظرة، ومن ثم فالسيولة تعتبر مقدار أمان لكسب الوقت في وجود أي صعوبات، لذا يمكن القول بأن السيولة هي قدرة المؤسسة على توفير الأموال في حالة وجود أي عسر أو صعوبات مالية غير متوقعة في الوقت المناسب، كما تنتج مخاطر السوق عن المخاطر التي ترجع إلى الخسارة المحتملة من جراء التغيرات في سعر الصرف العملات، سواء المكونة لأصول المؤسسات المالية أو التي تم بواسطتها التعامل كما ويمكن أن تنتج هذه المخاطر عن بعض السياسات أو التدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية كإجراء تخفيض في قيمة العملة.²

ثانياً : المخاطر الائتمانية

تتمثل في خطر الخسارة الناجمة عن عدم مقدرة صاحب الالتزام على مقابلة التزاماته، فهي تشير إلى مخاطرة عجز المقرض وفي أي نوع من الديون عن سداد الدفعات المطلوبة، كما ينظر إليها على أنها المخاطر الناجمة عن تحوّل أصل أو قرض إلى وضع لا يمكن معالجته، كما في حالة الإفلاس الصريح، أو هي المخاطر الناجمة عن التأجيل غير المتوقع لدفع خدمة القرض. ومنه تعرف مخاطر الائتمان على أنها :

¹ عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى الدولي: الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص 7.

² مفلح حسيبة، أثر الوساطة المالية على تعبئة الإذخار في الجزائر، دراسة تحليلية استثنائية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2020، ص 12 ، 13

"عدم كفاية أموال الطرف المقابل الذي قد يكون شخصا مدينا أو من المحتمل أن مدينا أو مصرفًا تجاريًا لمقابلة التزاماته".¹

يصبح كما أن هذا النوع من المخاطر مرتبط بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، لأن هناك صعوبة كبيرة في عملية تقييم نوعية تلك الأصول بسبب قلة المعلومات المتوافرة عنها لدى إدارة الائتمان، وبالتالي فإن مقاييس هذه المخاطر تركز على القروض لأنها تتعرض لمعدلات أعلى من حالات العجز عن السداد، والتي تتمحور على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة، فيعبر عن الأولى بأنها إجمالي المبالغ التي تم شطبها بالفعل لعدم إمكانية تحصيلها خلال الفترة، أما الثانية فتعبر عن القروض التي يواجه مقترضها مشكلات في رد القرض، مما يحتم على إدارة الائتمان في المصرف تبويب القروض على وفق نسبة المخاطرة التي تتعرض لها، ومراقبة احتياطات المصرف لتقييم قدرتها على تغطية خسائر القروض، فعندما تكون الأصول متدنية الجودة، فإن المصرف سيحتاج إلى احتياطي كبير يُمكنه من مقابلة القروض المتعثرة وهو ما يعكس حاجة المصارف لفحص ملفات الائتمان لديها لتقييم جودة القروض.²

ثالثا : المخاطر التشغيلية

بالإمكان وضع تعريف محدد لمخاطر التشغيل وحسب لجنة بازل هي : "مخاطر التعرض للخسائر التي تتجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تتجم عن أحداث خارجية". وركزت بازل على مخاطر التشغيل، إذ لها دور فاعل في تشكيل طبيعة وحدود المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي والمالي من خلال :³

- تطور وتعقد الخدمات المالية؛
- زيادة الاعتماد على التكنولوجيا؛
- توسع المصارف في ممارسة أنشطتها على المستوى العالمي بعد أن كانت أنشطتها مقتصرة على المستوى المحلي؛
- اعتماد المؤسسات المصرفية والمالية على طرف ثالث لإدارة البنية التحتية التكنولوجية المناسبة لدعم عمليات الصيرفة الإلكترونية، حيث ترتبط أنظمة هذا الطرف بأنظمة هذا الطرف الثالث أو بما يعني الاعتماد على جهات أخرى في توفير بعض الخدمات.

¹ نفس المرجع السابق ، ص13

² حسن كريم حمزة، مرتضى عبد الحافظ مال الله ، قياس أثر مخاطر السيولة، الائتمان، ملاءة رأس المال في درجة الأمان المصرفي،دراسة عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المدة من(2005 – 2015)، مجلة الإقتصادي الخليجي، العدد 37 ،

العراق، 2018، ص 18

³ مفلح حسينية ، مرجع سبق ذكره ، ص14

رابعاً: المخاطر القانونية

تعتبر من الأمور المستحدثة في التعاقد المالي، وهي مُفَرَّزة من تشعبات مخاطر القرض، والتعامل، والتشغيل. فالتشريعات والقوانين الجديدة تستطيع أن تضع وتحدد مسبقاً أطر وشروط الصفقات على أسس جيدة داخل التنافس الذي يسمح به القانون، أين تكون كل الأطراف قد عملت مسبقاً على نحو ملائم، وقادرة تماماً للعمل بتلك القوانين في المستقبل، فمثلاً بعض القوانين قد تؤثر على قيم الوضعية الحقيقية للمؤسسات ككل مثل: قوانين البيئية، وبعض القوانين المحددة لحجم الاستثمارات وميادينها لبعض المؤسسات. وقد تتزايد المخاطر القانونية من نشاطات إدارة المؤسسة أو العاملين، كالاختيال وانتهاكات القوانين، وأعمال أخرى قد تؤدي لخسارة كارثية كالجرائم الإدارية مثل الرشوة والاختلاس... إلخ.¹

ويمكن القول أن المخاطر القانونية التي تواجهها مؤسسات الوساطة المالية هي ناتجة عن عدم كفاية المستندات القانونية أو مثلاً الدخول في أنواع جديدة من المعاملات مع عدم وجود قانون ينظم هذه المعاملات، والجدير بالذكر تصنف المخاطر التي تحصل على مستوى الأسواق المالية بشكل عام إلى مخاطر نظامية وغير نظامية، بحيث أن الجزء الأكبر من المخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها، بينما المخاطر غير النظامية فهي تمثل الجزء الأصغر من المخاطر الكلية لأنها تحدث نتيجة لعوامل تؤثر على مؤسسة معينة أو قطاع معين، وبالتالي يمكن التنبؤ بها مما يساعد على التقليل منها وذلك عن طريق التنوع.²

¹ عصماني عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص8

² العربي نعيمة ، دور الوساطة المالية خلال فترة الأزمات، أطروحة دكتوراه ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2015، ص 104

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تعرفنا على العناصر الأساسية للوساطة المالية أين تعتبر حجر الزاوية في النظام المالي الحديث، حيث تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار. فيما تشمل أهميتها على عدة مستويات فهي تساهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال توجيه الموارد المالية نحو الاستخدامات الأكثر فعالية، وتقديم الخدمات المالية المتنوعة للأفراد والشركات. كما تتطلب الوساطة المالية مجموعة من المتطلبات كالشفافية والثقة والتنظيم الفعال لضمان الكفاءة اللازمة للنظام المالي. وتشمل آليات عملها مؤسسات متعددة تؤدي وظائف مختلفة كما تواجه مخاطر متشابكة تتطور مع تطور خدمات الوساطة لكنها لا تمنع أن تتشارك ببقية الميزات جميعاً في هدف تسهيل التبادل المالي ودعم النمو الاقتصادي .

الفصل الثاني:

الإطار النظري للأداء

المصرفي

تمهيد

يعتبر الأداء المصرفي جزءاً حيوياً من النظام المالي، حيث يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد بشكل عام. يتطلب تحقيق أداء مصرفي متميز فهماً عميقاً للعديد من العوامل المؤثرة، بما في ذلك التنظيم القانوني والمؤسسي، وإدارة المخاطر، وتقنيات الابتكار والتطوير. بالإضافة إلى ذلك، يعزز الأداء المصرفي الفعال الثقة في النظام المالي ويسهم في تحقيق الاستقرار المالي الشامل. يهدف هذا الفصل إلى استعراض بعض الجوانب الرئيسية للأداء المصرفي وابرز المعايير التي تستعمل لتقييمه.

وسنتطرق في في هذا الفصل إلى مبحثين :

• ماهية الأداء المصرفي

• تقييم الأداء المصرفي

المبحث الأول : ماهية الأداء المصرفي

الأداء المصرفي هو مفهوم يرتبط بكفاءة وفعالية أداء البنوك والمؤسسات المالية في تقديم خدماتها وإدارة مخاطرها، ويتضمن قياس مدى تحقيقها لأهدافها المالية والاقتصادية بشكل فعال كما يشمل عدة مكونات وأبعاد ويتأثر بعدة عوامل مهمة.

المطلب الأول : تعريف الأداء المصرفي

يعرف الأداء البنكي بأنه "هو النتيجة النهائية للأنشطة والفعاليات التي يقوم بها البنك لتحقيق الأهداف الموضوعية في ضوء الموارد المتاحة وتعكس هذه النتائج حالة البنك خلال مدة زمنية معينة".¹

كما يمكن تعريفه بأنه "مجموعة الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام البنوك بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المعرفية الخارجية المحيطة من أجل تقدير الخدمات البنكية التي تحقق الأهداف".²

يعرف الأداء البنكي كذلك بأنه "هو النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح البنك واستمراريته وقدرته في التكيف مع البيئة أو فشله وفق أسس ومعايير محددة يقوم بوضعها البنك وفقاً لمتطلبات نشاطه في ضوء الأهداف طويلة الأمد".^{3*}

وعرف أيضاً على أنه "دالة لكل الأنشطة والفعاليات التي يقوم بها البنك والذي يمكن من خلاله تقييم قدرته على استخدام الموارد والقدرات المتاحة وبما يضمن تحقيق أهدافه".⁴

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن الأداء المصرفي أساساً يعكس النتائج النهائية للأنشطة والفعاليات التي يُنفذها البنك بهدف تحقيق أهدافه المحددة، وذلك في ضوء الموارد المتاحة والظروف الخارجية المؤثرة. يتضمن هذا أيضاً الوسائل والجهود المبذولة من قبل البنك لأداء وتنفيذ وظائفه في البيئة المالية العامة، وتحديدًا لقياس وتقدير جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها. وبمجرد تحديد هذه الجودة وتقييم الأداء، يمكن للبنك تحسين استخدام موارده وقدراته لضمان تحقيق الأهداف المنشودة على المدى الطويل، أي

¹ أحمد عبد الروهاب، حمزة فائق وهيب الزبيدي، نظام المدفوعات الإلكتروني وأثره في كفاءة الأداء المصرفي، بحث تطبيقي في عينة من القطاع المصرفي العراقي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 51، العراق، 2020، ص22.

² حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص146.

³ أفراح رشيد شننل، دور استثمار الفرص وتبني المخاطرة في الأداء المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 12، العراق، 2022، ص145.

⁴ إكرام الياسري، عواد خالدي، انعكاس المقدرات الجوهرية على الأداء المصرفي في ضوء بطاقة العاملات المتوازنة" دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية"، مجلة أهل البيت، العدد 16، العراق، 2014، ص265.

يُعتبر الأداء البنكي دالة شاملة لكل الأنشطة والجهود التي يقوم بها البنك، والتي تساهم في تحقيق أهدافه وتوفير الخدمات المصرفية بشكل فعال لعملائه.

المطلب الثاني : أهمية الأداء المصرفي

للأداء البنكي أهمية كبيرة تتجلى في مجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي ¹:

- معرفة ما تم انجازه من أهداف البنك.
- توفير المعلومات للمستويات الإدارية كافة لغرض المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الرقابية والتخطيطية.
- تحقيق العقلانية والشمولية في كل من عمليتي التخطيط واتخاذ القرارات.
- تساعد عملية المراجعة المستمرة للأداء في تشخيص والأخطاء، وإجراء التحسينات بشكل مستمر.
- المساعدة في اجراء عمليات التحليل واجراء المقارنات، وتقييم البيانات المالية.
- كشف العناصر البشرية الكفؤة ووضعها في المواقع المناسبة، فضلا عن تحديد العناصر التي تكون بحاجة لتطوير ودعم للنهوض بالأداء.
- مساعدة البنك في وضع معايير اللازمة لتطوير أداءها، والتنسيق بين الأقسام المختلفة للبنك.
- تمكين الإدارة العليا في البنك من الحصول على صورة واضحة لإجراء مراجعة تقييمية شاملة؛
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أعلى العوائد وبأقل تكلفة وبنوعية جيدة؛
- تعتبر كقاعدة معلوماتية كبيرة تستخدم في رسم السياسات والخطط العلمية المتوازنة والواقعية؛
- تحديد مواقع الخلل والضعف في نشاط البنك والعمل على التخلص منها من خلال وضع الحلول المناسبة بعد تحليلها ومعرفة أسبابها. ²
- يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة نشاط البنك وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية

¹ عطاوي إلهام، جودة الخدمات المصرفية وأثرها على أداء البنوك، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجليلي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2015، ص201.

² سارة بن غيدة، أثر الإدارة الإلكترونية على أداء البنوك، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، ص64-65.

والمالية المحيطة بالبنك، وتقرير تأثير الأداء المالي و ربحية وسيولة ونشاط المديونية على سعر السهم؛

• يساعد البنك في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ

القرارات الملائم لأوضاع المؤسسة.¹

المطلب الثالث : مكونات و أبعاد الأداء المصرفي

وستنطلق في هذا المطلب الى أهم مكونات الأداء والمصرفية وكذلك أبعاده.

أولاً : مكونات الأداء المصرفي

تتمثل مكونات الأداء المصرفي الرئيسية في الكفاءة والفعالية والإنتاجية.

1-الكفاءة : إن كفاءة الأداء البنكي تعبر عن إمكانيةها على تحقيق زيادة في الإنتاج وتقليل التكاليف (تقليل تكلفة المدخرات وتعظيم عوائد المخرجات) بمعنى حسن استغلال الموارد المتاحة واستخدام الأساليب العلمية الحديثة والوسائل التي توفرها العلوم والتكنولوجيا من أجل رفع مستوى الأداء وتمكين البنك من الوصول للأهداف.²

ويقصد بها أيضا إدارة مُمكِنَة للموارد والوسائل والقدرات مقارنة مع النتائج حيث تشبه الكفاءة مصطلح الإنتاجية لأنها تقيس نسبة المخرجات على المدخلات.³

2-الفعالية :مرتبطة باستخدام الموارد المادية والبشرية والمالية اللازمة للوصول إلى نتائج معينة مقارنة بالأهداف الموضوعية، وهي مدى تحقيق النتائج في إطار الأهداف المحددة وكأنها تقيس الانحراف بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة بمعنى مقابلة الأهداف الموضوعية بالنتائج.⁴

تعرف أيضا بأنها فحص مدى تحقيق النتائج أو الأهداف المرجوة ويتم ذلك بمراقبة تقييم الأداء البنكي والاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق الأهداف.⁵

¹ حمزة بشرى جمعة أبو بكر، أثر تغيرات سعر الصرف على الأداء المالي ، دراسة تطبيقية على البنك الزراعي السوداني فرع كوستي، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد27، 2019، ص75.

² محمد سفير، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة علمية محكمة، المجلد 10، العدد19، 2015، ص 231-232.

³ سارة بن غيدة، مرجع سبق ذكره، ص44.

⁴ اليزيد ساحلي، إدارة التكلفة من منظور استراتيجي كمنهج متكامل لتحسين الأداء المالي دراسة حالة بعض المؤسسات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018، ص135.

⁵ زينة جهاد جاسم الاسدي، تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية "الشركة آسيا سيل للاتصالات"، مجلة الجامعة العراقية، العدد44، 2019، ص320.

3- الإنتاجية : فهي نسبة المدخرات إلى مخرجات أو إنها كمية الإنتاج منسوبة لعنصر من عناصر الإنتاج، وكثيرا ما يستخدم مصطلح الإنتاجية كمفردة لمصطلح الكفاءة وهذا يعود إلى تداخل المفهومين بشكل كبير ولكن هناك اختلاف فيما بينهما، فعند حساب الإنتاجية لمجموعة من الوحدات الاقتصادية وذلك باشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الإنتاجية الجزئية لكل عنصر من عناصر المدخرات (كإنتاجية رأس المال، وإنتاجية العمل وغيرها من العناصر) فعندئذ يستخدم مفهوم الكفاءة كمؤشر لترتيب قيم الإنتاجية وبالتالي إن مفهوم الكفاءة يهتم بطريقة أو كيفية استغلال الموارد بهدف تحقيق أقصى مستوى ممكن من مخرجات هذه الموارد، بمعنى آخر يمكن القول بأن مفهوم الإنتاجية الحالية (الحقيقية) أي ما أنتجته عناصر الإنتاج فعلا بينما مفهوم ما يجب أن تنتجه تلك العناصر.¹

ثانيا : أبعاد الأداء المصرفي

يرتبط مفهوم الأداء ارتباطا وثيقا بمفهوم الإدارة ويشكل أحد أهم المحاور الرئيسية التي ينصب عليها الاهتمام لذلك يركز الأداء على مجموعة من الأبعاد وهي:

1-الأداء الوظيفي

هو كل ما يرتبط بنشاط عمال البنك فالأداء الوظيفي يتمتع بأهمية عالية حيث أن بقاء واستمرار البنك يتوقف بدرجة كبيرة على أداء موظفيها، إذ بإمكان مصرفيين متماثلين في الموارد المالية، التكنولوجية والمعلوماتية إلا أنه يختلفان في تباين أداء الموارد البشرية في كل منهما، ومنه يعد أداء العاملين من أهم محددات نتائج البنك، فوضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتحفيزه وتطويره ينعكس على إنتاجيته وأدائه وبالتالي على أداء البنك ككل. و للأداء الوظيفي عناصر أو مكونات أساسية وهي² :

أ-المعرفة بمتطلبات الوظيفة: وتشمل المعارف العامة والمهارات الفنية، والمهنية والخلفية العامة عن الوظيفة والمجالات المرتبطة بها.

ب-نوعية العمل: وتتمثل في مدى ما يدركه الفرد عن عمله الذي يقوم به وما يمتلكه من رغبة مهارات براعة، وقدرة التنظيم وتنفيذ العمل دون الوقوع في الأخطاء.

ج-كمية العمل المنجزة: أي مقدار العمل الذي يستطيع الموظف إنجازه في الظروف العادية للعمل ومقدار سرعة هذا الإنجاز.

¹ رانيا عطار، قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية" دراسة تطبيقية مصرف سورية الدولي الإسلامي"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2013، ص3.

² أسعد أحمد محمد عكاشة، أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء التنظيمي، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص34.

د-المثابرة والوثوق: وتشمل الجدية والتفاني في العمل وقدرة الموظف على تحمل مسؤولية العمل وإنجاز الأعمال في أوقاتها المحددة، ومدى حاجة هذا الموظف للإرشاد والتوجيه من قبل المشرفين.

2-الأداء الاستراتيجي

مرتبط باستراتيجيات البنك المحدد لتحقيق هدف معين وهو مقياس لكيفية استخدام الموارد من قبل المدربين كفاءة وفاعلية لإرضاء الزبائن ولتحقيق الأهداف التنظيمية المرغوب فيها.

ويعتبر ترجمة للخطط الاستراتيجية والوصول إلى نتائج، ومساعدة المديرين على الاستجابة السريعة وبفاعلية للتغيرات غير المتوقعة، ويمكن النظر إليه على أنه كيف تعمل المنظمة إجمالاً.¹

3-الأداء التسويقي

ونعني به نشاط المصرف التسويقي المرتبط بكل الخدمات المصرفية المعروضة، حيث يصف كفاءة وفاعلية الوظيفة التجارية.

حيث تشمل المقاييس التي تستخدمها الإدارة العليا لتقييم الأداء التسويقي على مقاييس مالية كالربحية والمبيعات والحصة السوقية، وأخرى غير مالية كجودة الخدمة ورضا الزبائن وولائهم وقيمة العلامة التجارية وأهمها²:

أ-الربحية: تعتبر الأرباح هدف مركزي لكل مؤسسة هادفة إلى الربح لإثبات وجودها وبقيائها ضمن السوق التنافسية.

ب-الحصة السوقية: تمثل الحصة السوقية المقياس الأفضل لقياس الأداء التسويقي والتي يتعرف من خلالها على ربحية المؤسسة وقدرتها على تحقيق أهدافها، فالحصة السوقية تعرف بكونها مؤشراً فاعلاً وقوياً للتدفق النقدي والربحية، كما أنها تمثل مقياس مهم للأداء التسويقي الجيد والتي يتم من خلالها التمييز بين المؤسسات الناجحة وغير الناجحة في نشاطها.

ج-رضا الزبائن: لقد أصبح رضا الزبائن واحدة من الأمور الحيوية والهامة لاسيما في قطاع الأعمال المالية سواء كانت هذه الأعمال تقدم خدماتها عالمياً أو محلياً، إذ أدركت معظم المصارف أن رضا الزبائن يمنحها

¹ طبواي أمينة، بودربالة حدة سارة، استخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن في قياس الاداء الاستراتيجي لمؤسسة مطاحن الأغواط، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2019، ص93.

² عبد الرحمان الشامي، إلياس سليمان، التوجه السوقي والأداء التسويقي، دراسة تطبيقية بالبنوك العمومية بولاية بشار، مجلة التنظيم والعمل، مجلد06، العدد 02، الجزائر، 2017، ص46.

مبررا قويا للبقاء والنمو وأن عدم تمكنها من تحقيق ذلك الرضا يجعلها عاجزة عن الاستمرار والمنافسة لاسيما في ظل التحديات المتمثلة بالتطور التكنولوجي.

4-الأداء المالي

يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة ، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة وتحقيق معدل مردودية بتكاليف منخفضة اعتمادا على عدد من المؤشرات المالية.¹

وتكمن معايير تقييمه في ²:

أ-المعايير التاريخية: وهي معايير مستمدة من أداء البنك ذاته في الماضي إذ يمكن للمحلل المالي حسب المؤشرات المالية من القوائم المالية لغرض رقابة أداء السنة المعنية، قياسا بتلك السنوات مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الداخلية للبنك والخارجية.

ب-المعايير القطاعية: هي معايير للأداء مستمدة من القطاع البنكي الذي ينتمي إليه البنك، وهي تشير إلى معدل أداء مجموعة من البنوك، إذ أنه في الوقت الذي تتفاوت فيه البنوك في الأداء فإن هناك خصائص مشتركة بينها.

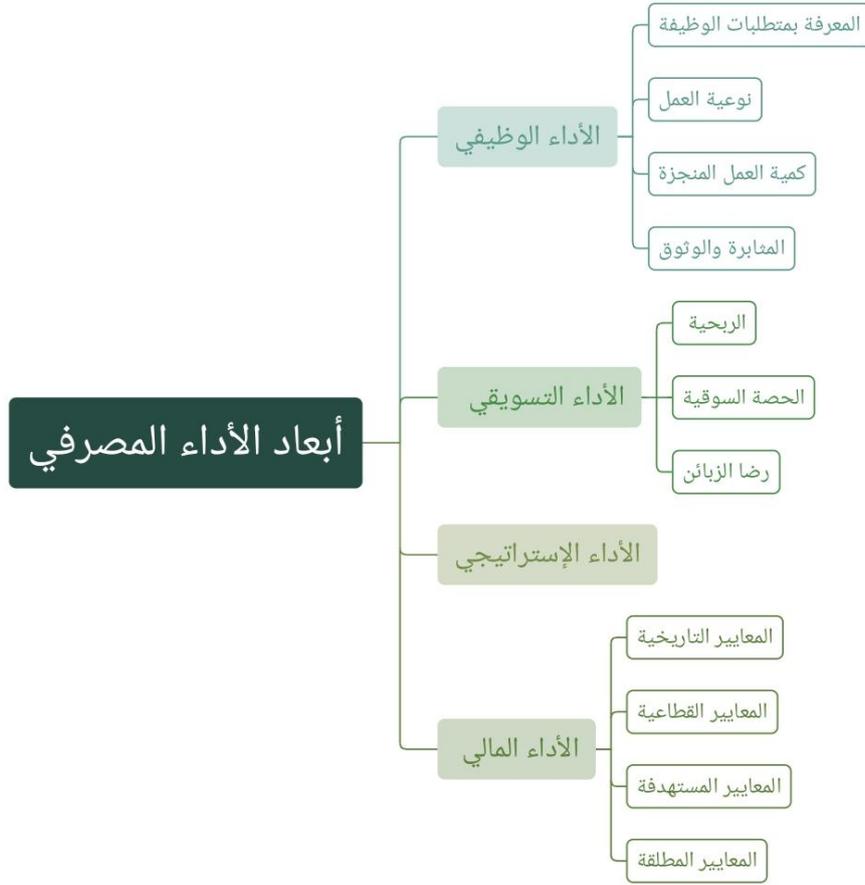
ج-المعايير المستهدفة: وهي معايير تعمل إدارة البنك على بلوغها، من خلال استراتيجياتها وسياساتها وخططها ويعني الابتعاد عنها أو عدم تحقيقها، انحرافا عن الأداء المطلوب ولا بد من تشخيص مسبباتها ومعالجتها.

د-المعايير المطلقة: هي عبارة عن المعايير التي تعكس تقاليد أو تشريعات سائدة أو الناشئة من المعايير الدولية وهي تعكس جودة مجموعة من المعايير (النسب المالية) المتعارف عليها.

¹ نعمان محصول، موصو سراح، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال فترة 2013-2018، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2019، ص123.

² خليل محمد حسن الشماخ، المحاسبة الادارية في المصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 01، دمشق، سورية، 2015، ص653.

الشكل رقم 04 : أبعاد الأداء المصرفي



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات المطلب.

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي

يتأثر البنك بمجموعة من العوامل منها عوامل داخلية كالعوامل التنظيمية والكفاءة الإدارية والتكنولوجيا المستخدمة وأخرى خارجية كالعوامل البيئية.

أولا :العوامل التنظيمية

1-حجم الأعمال : إن حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة البنكية فكلما ازداد حجم هذه الموارد انخفضت التكاليف الإجمالية لها وقلت كمية المسحوبات منها، وهذا يساعد على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك الأمر الذي يساهم في تحسين إنتاجية البنك وربحيته؛

2- الكفاءة الإدارية : أي كفاءة الإدارة في اتخاذ قراراتها ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل البنك وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية وسمعة حسنة للبنك؛

3-التكنولوجيا المستخدمة : وهي الأساليب المستخدمة في انجاز العمل البنكي حيث يمكن لأتمتة العمليات الروبوتية من تقليل الجهود اليدوية، فكلما ازداد استخدام التكنولوجيا ارتفعت درجة الأتمتة في العمل البنكي كلما أدى ذلك إلى ارتفاع جودة الخدمات البنكية وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية.¹

كما أن التكنولوجيا البنكية ليس هدفا في حد ذاته بل وسيلة يستخدمها البنك لتحقيق أهدافه ذلك لأنها لا يقتصر في تطبيقها على مجال أداء الخدمة البنكية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية، ومن أهم ملامحها هو الانتقال التدريجي من البنوك التقليدية التي لها وجود مادي في شكل فروع ومعاملات إلى البنوك الافتراضية والتي تعتمد على شبكة الانترنت في تقديم خدماتها للعملاء لتضيف أبعاد غير مسبوقه للعمل البنكي، وقد ساعد على هذا الانتشار التطور الهائل في شبكة الانترنت الأمر الذي دفع البنوك إلى تخصيص ميزانيات ضخمة للإنفاق على تطوير استخداماتها لتقنيات المعلومات الحديثة.²

ثانيا :العوامل البيئية

1-البيئة القانونية والسياسية: كما تؤثر التشريعات القانونية بدرجة كبيرة في أداء البنوك فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط البنكية تعمل على ضبط الأداء البنكي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين يترتب عليه التزامات إضافية على بعض البنوك، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة ، المخصصات الإضافية وغيرها.³

2- البيئة الاقتصادية : تعتبر من بين أهم العوامل المؤثرة على البنوك وأدائها المالي، كون البنوك تنشط في بيئة اقتصادية تؤثر وتتأثر بها حيث تعد هذه الأخيرة مصدر لمختلف الموارد التي يحتاجها البنك والبيئة التي تقوم من خلالها بتوزيع منتجاتها وخدماتها، مما يجعلها من بين العوامل المؤثرة على أدائها المالي، ومن بين العوامل الاقتصادية نجد معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ، تحرير الاقتصاد، وأسعار الصرف، وتعد هذه العوامل من المخاطر العامة التي لا يمكن لإدارة البنك تحديدها أو التحكم فيها، وبذلك فهي تؤثر على العوائد المتوقعة لها.

¹ رانيا عطار، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² حسين عبد الله المطلب الأسرج، مقالات في التمويل الإسلامي، دراسات إسلامية، مصر، 2017، ص215.

³ عبد الباقي بوضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية "دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2009-2016)"، مجلة الباحث، مجلد، 18 العدد1، الجزائر، 2018، ص552.

3- البيئة الثقافية والاجتماعية : تعد من بين العوامل الخارجية المؤثرة على البنوك وأدائها المالي، ويظهر ذلك من خلال القيم والعادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر على قراراتهم ، وتعد من بين أهم العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تأسيس أو إنشاء البنك، كونها عوامل ترتبط وتؤثر بشكل كبير على سلوك العملاء والزبائن، مما يتطلب معرفة متطلبات واحتياجات هؤلاء الحالية أو المستقبلية، من خلال قياس مدى رضا العملاء، وردود أفعالهم تجاه المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، وضرورة التفاعل مع هذه المتطلبات بالطريقة اللازمة قصد الحفاظ على المكانة في السوق.¹

المبحث الثاني : تقييم الأداء المصرفي

ان عملية تقييم الأداء في مجال البنوك لا تقل أهمية عن باقي المنظمات والمؤسسات من خلالها تستطيع البنوك كشف نقاط القوة والضعف في كافة أنشطتها وتحديد الانحرافات من اجل معرفة كيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة من اجل تحسين الأداء ، ويشار إلى أن تقييم الأداء البنكي يساهم في تطوير النظام البنكي واستقراره، كما يساهم في تقليل المخاطر من خلال خلق هوامش السيولة وتحديد العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك والتي تعتبر مسألة مهمة من اجل تحديد سياساتها المطبقة.

المطلب الأول : تعريف تقييم الأداء المصرفي

يعرف تقييم الأداء بأنه "عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للبنك، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة".²

كما يمكن تعريف تقييم الأداء على أنه "الوسيلة التي بواسطتها يتم التأكد بأن النتائج التي حققها البنك في نهاية مدة زمنية معينة هي مطابقة لما أراد البنك تحقيقه من الخطط والبرامج التي وضعتها الإدارة".³

كما تعني عملية تقييم الأداء " القيام بقياس وفحص وتحليل النتائج المحققة باستخدام وسائل وأساليب مختلفة وفي ضوء معايير محددة، مما يتيح ويساعد في الحكم على الفاعلية والكفاءة ".⁴

1 - جرودي رنده، اثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2020، ص149.

2 - محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال فترة 1994-2000، مجلة الباحث، عدد 3، الجزائر، 2004، ص90.

3 - محمد خير إبراهيم شخاترة، إبراهيم عبد الحليم عبادة، تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة (2002-2017)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد28، العدد3، الأردن، 2020، ص270.

4 - صلاح الدين حسن السيسى، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010، ص355

ويعرف أيضا بأنه " إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المشروع للأهداف التي أقيم من أجلها، ومقارنة تلك الأهداف بالأهداف المخططة من أجل معرفة وتحديد مقدار الانحرافات عن ما تم تحقيقه فعلا، مع تحديد أسباب تلك الانحرافات وأساليب معالجتها".¹

كما يعرف : "قياس أو تقييم الأداء هو عملية وضع مجموعة مؤشرات تقيس مستوى الأداء الفعلي ومقارنته بالأهداف المرجوة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة، بهدف تقليص فجوة الانحرافات بينهما، حتى تتمكن البنوك من البقاء والاستمرار على المدى الطويل، وهذا ما يكسب هذه العملية أهمية بالغة".²

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن تقييم الأداء في البنوك هو عملية شاملة تستخدم جميع البيانات المتاحة لتحديد حالة البنك المالية وإدارة موارده خلال فترة زمنية محددة. يشمل هذا التقييم تحقيق النتائج المطلوبة مقارنة بالخطط والبرامج المعتمدة، وتحليل الأداء باستخدام معايير محددة لتحديد الفاعلية والكفاءة. ويهدف هذا العمل إلى تحديد مدى تحقيق الأهداف ومعرفة الانحرافات عنها مع تحديد أسبابها ومعالجتها، بهدف تقليص الفجوة بين الأداء الفعلي والأهداف المرجوة، مما يساعد البنوك على البقاء والاستمرار على المدى الطويل.

المطلب الثاني : ركائز وأهداف تقييم الأداء المصرفي

وستتعرف في هذا المطلب على أهم الركائز لتقييم الأداء وايضا أهدافه .

أولا : ركائز تقييم الأداء البنكي

وتتمثل فيما يلي:³

- التحديد الدقيق لأهداف البنك في مختلف المجالات؛
- وضع الخطط التفصيلية للعمل في كل هذه المجالات مع مراعاة التنسيق بينها في ضوء الخطة العامة للبنك؛
- التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية لإمكان المسائلة عن أوجه القصور، والثناء على النجاح؛

¹ نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2018، ص21

² دغوش العطرة، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص164

³ صلاح الدين حسن السيسى، مرجع سبق ذكره، ص358

- الاختيار السليم لمؤشرات الأداء، وتحديد معدلاتها القياسية على أسس علمية دقيقة، وهذه المؤشرات هي أدوات وأساليب إحصائية يمكن بواسطتها تقدير درجة النجاح أو مدى قيام البنك بتحقيق الأهداف التي يعمل من أجلها؛
- إنشاء وتطوير نظم ومعلومات الإدارية بما يكفل اتخاذ القرارات الصائبة، وتصحيح مسارات الأداء في الوقت المناسب.

ثانياً: أهداف تقييم الأداء البنكي

في مجال البنوك فإن تقييم أدائها يهدف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، وعلى مدى نجاحها في تدقيق الأهداف المخططة لها والتي يجب أن تتسق تماماً مع متطلبات السياسة النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي باعتباره من العناصر الأساسية اللازمة لضمان استمرار التنمية الاقتصادية بالمعدلات المنشودة.¹

كما يهدف تقييم أداء البنوك إلى ما يلي:²

- معرفة مدى مساهمة الأفراد في تحقيق أهداف المنظمة وزيادة الأرباح ؛
- يعتبر تقييم الأهداف مرآة للإدارة العليا حتى تتمكن من رسم سياستها بشكل صحيح ؛
- محاولة دفع الأنشطة في اتجاه تحقيق الأهداف ومنعها من الانحراف، وهذا لا يتحقق دون المتابعة المستمرة أسير العمل، بمعنى أن تقييم الأداء لا يتم مرة واحدة وإنما هي عملية مستمرة عبر كافة الخطوات التي تؤدي في نهاية إلى انجاز العمل؛
- تحفيز العاملين لتحسين أدائهم توزيع المكافأة والترقيات بصورة عادلة؛
- تبرير العقوبات والجزاءات التأديبية؛
- يعتبر الهدف الرئيسي من عملية تقييم الأداء هو إعطاء العاملين تغذية عكسية عن مدى كفاءتهم في القيام بواجباتهم الوظيفية، وكذلك توجيهاتهم على تطوير أدائهم مستقبلاً.

¹ المرجع السابق ، ص355-356

² نعيمة علي محمد أحمد، دور استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، رسالة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان ، 2018، ص81-82

المطلب الثالث : أنواع ومراحل تقييم الأداء المصرفي

وفي هذا المطلب سنتطرق الى انواع تقييم الأداء المصرفي ثم الى مراحلها المختلفة .

أولاً : أنواع تقييم الأداء المصرفي

وتتمثل أنواع تقييم الأداء البنكي في:¹

1-تقييم الأداء المخطط:ونعني به تقييم أداء الوحدات الاقتصادية من خلال مدى تحقيقها للأهداف المخططة، وذلك بواسطة مقارنة مؤشرات الأداء المخطط مع المؤشرات الفعلية خلال فترات زمنية محددة. إذ تُبيّن هذه المقارنات التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة الاقتصادية وكذلك تبرز الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها.

2-تقييم الأداء الفعلي: ويراد به كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، عن طريق مقارنة الأرقام الفعلية بعضها ببعض الآخر وذلك من أجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وتأثير درجة مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد، ويتطلب ذلك تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطورها عبر مدة محددة خلال السنة. ويقتضي الأمر أيضاً مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في الوحدة الاقتصادية المماثلة من نتائج خلال السنة المالية المعنية .

3-تقييم الأداء المعياري أو القياسي: ونقصد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم أو النتائج المعيارية التي وضعت لتكون مقياساً للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أو لا.

4-تقييم الأداء العام أو الشامل: وهو تقييم أداء شامل لكل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية باستخدام مختلف المؤشرات المخططة والفعلية في عملية القياس والتقييم، وبالإضافة إلى التمييز بين أهمية نشاط وآخر عن طريق إعطاء أوزان تشير لأرجحية أنشطة الوحدة.

¹ مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص43.

ثانيا : مراحل تقييم الأداء المصرفي

ويمر تقييم أداء البنوك عبر مراحل التالية:¹

1- جمع البيانات والمعلومات: تعتبر أهم مرحلة في تقييم الأداء البنكي إذ تعد مورد من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته، إذ يتم من خلالها دراسة الغرض الذي تتطلبه العملية فيتم الاعتماد على ما تم جمعه لحساب النسب والمؤشرات المستخدمة في التقييم وتشمل هذه البيانات والاحصاءات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك.

2- تحليل البيانات والمعلومات: وهي مرحلة تعتمد على ما تم الحصول عليه وجمعه في المرحلة السابقة حيث يتم من خلالها تحليل البيانات بطرق ومؤشرات إحصائية معروفة تتماشى مع الغرض المطلوب للتقييم ويتم بذلك دراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها.

3- مرحلة استخدام المؤشرات الإحصائية: هي مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها لمختلف النشاطات والعمليات أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية في الوحدة، بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات .

4- مرحلة تحليل نتائج التقييم: يتم من خلال هذه المرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى نجاح أو إخفاق الأهداف المسطرة من طرف البنك، ومحاولة إعطاء أسباب الانحرافات التي حصلت في نشاطه وكذلك وضع الحلول اللازمة لمعالجتها لضمان تحقيق أداء أمثل.

5- مرحلة المتابعة والمراقبة: تعتبر آخر مرحلة بحيث يتم من خلالها متابعة كل العمليات التصحيحية للانحرافات التي تحدث في النشاط البنكي وكذا يتم من خلالها تغذية نظام الحوافز وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات الناتجة عن عملية التقييم للاستفادة منها وتوفير الشروط اللازمة لتحقيق الأداء المطلوب والاستفادة من عدم تكرار الأخطاء مستقبلا.

¹ ميهوب سماح، أثر التكنولوجيا المعلومات على الاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية، حالة نشاط البنك عن بعد ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2014، ص28.

الشكل رقم 05 : مراحل تقييم الأداء المصرفي



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات المطلب.

المطلب الرابع : نماذج تقييم الأداء المصرفي

وستنطلق في هذا المطلب الى عدة معايير مختلفة لتقييم الأداء .

أولاً: معيار الربحية (ROE) و (ROA)

في عملية تحليل أداء البنوك التجارية عادة ما يتم التركيز على جانب الربحية في نشاطها، ويتم تجزئة عناصر الربحية إلى جزأين هما العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات أو الأصول، حيث تعتبر هاتين النسبتين الأكثر استعمالاً في قياس أداء البنوك التجارية لدى الكثير من الباحثين ومكاتب الدراسات والمؤسسات الاستشارية المهتمة بذات الموضوع.

معدل العائد على الموجودات أو الأصول (ROA) يعتبر مؤشر للكفاءة الإدارية، فهي تشير إلى مقدرة إدارة البنك التجاري على تحويل الموجودات إلى أرباح صافية.¹

¹ سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبيه بالنتش المصرفي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 29.

أما معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فيقوم بقياس العائد على استثمار أموال المالكين ويمثل مقياساً للأداء الكلي للبنك بما فيه التشغيلي والمالي، كما يقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه البنك من استثمار أموال المالكين، ويعد معياراً لتعظيم ثروة المالكين، كما تعمل البنوك على زيادته بما يتناسب وحجم المخاطر.¹

ويحسب كل من معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الأصول أو الموجودات (ROA) كما يلي:

• معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الدخل بعد الضريبة / حقوق الملكية

• معدل العائد على الموجودات أو الأصول (ROA) = صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الأصول

ثانياً : معيار CAMELS

يعتبر معيار CAMELS مؤشر سريع الامام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك و معرفة درجة تصنيفه، كما يعد احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني².

وتتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي تتم من خلال تحليل الوضعية المالية لأي بنك و معرفة درجة تصنيفه، و تعتبر هذه الطريقة احدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الاخذ بنتائج معيار CAMELS و الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات و ذلك من خلال ستة مؤشرات³.

وتتمثل هذه المؤشرات في ما يلي:⁴

1- (C) كفاية رأس المال: تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: مستوى معيار كفاية رأس المال ونوعيته، مدى سلامة المركز المالي للبنك، مقدرة إدارة البنك على جذب موارد إضافية لتدعيم رأس المال سواء من كبار المساهمين أو غيرهم، طبيعة وحجم وتطور الأصول والالتزامات العرضية غير المنتظمة، ومدى كفاية المخصصات اللازمة للتكوين لهذه الأصول وغيرها من الالتزامات المحتملة، مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك، هيكل الأصول والالتزامات آخذاً في الاعتبار مخاطر التركيز، نوعية المخاطر الناتجة

¹ نعمان محصول، سراح موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية_ دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013- 2018، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 02، جامعة عبد الحق بن حمودة، جيجل، الجزائر، 2019، ص 124.

² علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ المبكر بالآزمات- دراسة تطبيقية حالة العراق، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، البنك المركزي العراقي، العراق، 2003-2009، ص.06.

³ طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد و المخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص.103.

⁴ مروى قاسمي، دنيا ترايكية، دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي (دراسة تحليلية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة 2011-2019) ،مذكرة تخرج، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشر الابراهيمي ببرج بوعريبيج، الجزائر، 2021، ص 19-20.

عن العمليات خارج الميزانية، حجم الأرباح ومدى استمرارية العناصر المولدة لها، ومدى ملاءمة ما يوزع منها نقداً، وما يحتجز لتدعيم عناصر رأس المال ومعدلات النمو في حجم الأصول وخطط البنك المستقبلية في هذا المجال وإمكانيات تحقق ذلك.

2-(A) جودة الأصول: تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: سلامة السياسة الائتمانية والالتزام بها، مستوى القروض غير المتعثرة على إجمالي المحفظة، كفاية المخصصات المرتبطة بالأصول، المخاطر الائتمانية الناتجة عن العمليات خارج الميزانية، التركيز في القروض والاستثمارات المالية، المقدرة على تحصيل القروض غير المنتظمة وكفاية نظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات.

3-(M) كفاءة الإدارة: تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: مستوى ونوعية إشراف مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، كفاءة وقدرة القائمين على الإدارة، المقدرة على التخطيط وعلى إدارة المخاطر، فعالية نظم المعلومات، كفاية نظم الرقابة الداخلية، كفاية واستقلالية المراجعة الداخلية، الالتزام بالقوانين والتعليمات، الاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية ومراقبي الحسابات، توافر كوادرات مناسبة وتركز السلطة من عدمه، ملائمة سياسة الأجور ومعاملات المديرين وكبار المساهمين.

4-(E) الربحية: تقيس نسب الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة البنك، تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: الحجم والنوع على الاستقرار، المقدرة على تدعيم رأس المال، مستوى المصروفات بالمقارنة بحجم الأعمال، كفاية المخصصات والمقدرة على تدعيمها، حجم الأصول غير المنتظمة، مدى احتمالات انخفاض مستوى الأرباح نتيجة لمخاطر السوق.

5-(L) السيولة: تعرف نسب السيولة بنسب تقييم كفاءة البنك في كيفية إدارة سيولته والتي تعد من أهم المؤشرات المالية، حيث تعتمد المؤسسات المالية ومنها البنوك التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة النقدية فيها وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها من خلال ما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية، كما أن هذه النسب تعد مقاييس تقوم على أساس التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى البنك، أي كمية النقود المتوقع دخولها إليه، والمتوقع خروجها منه، وحجم الأصول السائلة القابلة للتسبيل بسهولة، وبأقل التكاليف والمطلوب الاحتفاظ بها لدى البنك، وتتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية، المقدرة على توفير سيولة بتكلفة مناسبة، حجم الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية دون خسائر.

6-(S) الحساسية لمخاطر السوق: يتم ذلك بدراسة الحساسية لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الأوراق المالية، وكمثال يدرس آجال الأصول والالتزامات ومدى التناسب من حيث

التسعير وسلم الأجال لكل عملية وذلك لكل من: عناصر ذات سعر عائد ثابت والأجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق وعناصر ذات سعر عائد متغير والأجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق، ويتم احتساب الفجوة في كل شريحة، وكذلك الفجوة التراكمية وإعداد السيناريوهات والاقتراحات اللازمة للحد من أي مخاطر من هذا النوع والتحكم فيها.

ويتم وفق هذا النموذج تصنيف كل عنصر من عناصر camels بمرحلتين:

1-التصنيف الجزئي: ويمثل مستوى تصنيف الأداء في كل مكون من مكونات النموذج الستة على حدى ، ويتم حسابه وفق المتوسط الحسابي على النحو التالي:

• التصنيف الجزئي : مستوى تنقيط العنصر /عدد السنوات

2-التصنيف الكلي أو المركب: ويمثل مستوى الأداء الكلي في كل بنك اعتمادا على التصنيفات الجزئية لكل عنصر في فترة الدراسة، ويحسب بالوسط الحسابي للتصنيفات الجزئية لكل بنك كما يلي:

• التصنيف المركب : إجمالي التصنيف /عدد درجات التصنيف(6)

الجدول رقم 01 : التصنيف والتدابير المرفقة بطريقة CAMELS

| نتائج تصنيف البنك | درجة التصنيف | موقف البنك | الإجراء الرقابي |
|-------------------|--------------|---------------------------|------------------------------|
| 1% - 1,4% | 1* قوي | الموقف سليم من كل النواحي | لا يتخذ أي إجراء |
| 1,5% - 2,4% | 2* مرضي | سليم نسبيا مع بعض القصور | معالجة السلبيات |
| 2,5% - 3,5% | 3* معقول | يظهر عناصر الضعف والقوة | رقابة ومتابعة لصيقة |
| 3,6% - 4,4% | 4* هامشي | خطر قد يؤدي إلى الفشل | برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية |
| 4,5% - 5% | 5* غير مرضي | خطير جدا | رقابة دائمة- إشراف |

المصدر: محمد البشير بن عمر ، أحمد نصير ، تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج camels , حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014 -2015) ،مجلة إضافات اقتصادية ،العدد 02 ، جامعة غرداية ،الجزائر ، 2017 ، ص36.

ثالثا : معياري القيمة EVA و MVA

1 - القيمة الاقتصادية المضافة EVA:

تعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها: "مؤشر لقياس الأداء و في نفس الوقت طريقة للتسيير، كما أنه طريقة للتحفيز، بحيث نجده يقوم بقياس أداء مسيري المؤسسات أمام المساهمين، فبذلك تصبح وسيلة تدفع المسيرين لبذل جهود نحو تحسين أداء مؤسساتهم و يتم وفق هذا المؤشر ربط المسيرين بالمؤسسة وتحسينهم بها وفق منطق النتائج من خلال العلاقة التي تربط النتائج بالأموال التي تحت تصرف كل مسير من جهة، ووفق تكلفة رأس المال التي تمثل التعويض الذي يحصل عليه أصحاب الأموال، ممثلين في المساهمين بالدرجة الأولى من جهة ثانية.¹ و تعرف كذلك على أنها: "الربح الاقتصادي الكلي، بمعنى أنها ليست النتيجة المحاسبية الصافية التقليدية و أنها الفائض الناتج بعد طرح تكلفة الأموال الإجمالية بما فيها تكلفة الأموال الخاصة، القيمة الاقتصادية المضافة تساوي الفرق بين نتيجة الاستغلال بعد الضريبة و التكلفة الكلية لمبلغ الأموال المستثمرة"²

من خلال التعاريف السابقة يمكننا توضيح المعادلة الحسابية لحساب القيمة الاقتصادية المضافة والتي تعطى بالعلاقة التالية:

$$EVA = NOPAT - \text{cost of capital employed}$$

و عند تفصيلها تتحصل على معادلة من الشكل التالي:

$$EVA = NOPAT - (CI \times WACC)$$

حيث أن:

NOPAT : نتيجة لاستغلال بعد الضريبة (نتيجة التشغيل الصافية بعد الضريبة)؛

CI: الأموال المستثمرة؛

WACC: التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال؛

¹ هواري سويبي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة ، مجلة الباحث، عدد 07 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2009، ص: 59-60

² معاليم سعاد ، بوحفص سميحة ، انشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة المضافة EVA دراسة حالة : مؤسسة صناعة الكوابل فرع جينرال كابل-بسكرة ، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، عدد 30 ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2017 ، ص405

Cost of capital employed: تكلفة رأس المال.

2- القيمة السوقية المضافة MVA

يقصد بها الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل المالكين والمقرضين.¹

وتعرف القيمة السوقية على أن ها الفرق بين مجموع السوق من شركة والكمية الاجمالية لرأس المال المقدم من المستثمر، فإذا كانت القيمة السوقية للديون والأسهم الممتازة لها نفس القيم مثلما هو موجود في البيانات المالية، فإن القيمة السوقية المضافة هي الفرق بين القيمة السوقية لأصول الشركة وكمية الأسهم التي قدمها المساهمون.² وتعرف كذلك بأنها القيمة الناشئة من تجاوز القيمة السوقية لرأس المال للقيمة الدفترية لحقوق الملكية أي أنها المقياس التراكمي لعوائد رأس المال المساهم به في الشركات لدى فهي تستخدم للوقوف على حسن ادارة الشركة لرؤوس أموال المساهمين بالأجل الطويل.³

ويتمثل نموذج احتساب القيمة السوقية المضافة وفقا للمعادلة التالية:

$$MVA = \text{Market Value of Shares} - \text{Book Value of Shareholders' Equity}$$

واختصارا:

$$MVA = MEV - BEV$$

حيث:

MVA: هي القيمة السوقية المضافة

MEV: هي القيمة السوقية لحقوق الملكية

BEV: هي القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية

للتدقيق، المراجع الامريكية تضمن في الMEV بالإضافة إلى القيمة السوقية للأسهم كذلك القيمة السوقية للديون أو السندات.

¹ خالد سيف الاسلام بوخلخال، علا بن ثابت، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة، دراسة حالي مجمع صيدال خلال الفترة (2009 - 2019)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1، الجزائر، 2021، ص 149 .

² حسين كريم الذبحاوي، علاء عبد الرزاق تويج، القروض المتعثرة وأثرها على القيمة السوقية المضافة، دراسة تحليله لعينة المصارف التجارية للمدة 2005 - 2019، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 2، جامعة الكوفة، العراق، 2021، ص ص : 30، 31.

³ جبار صحن عيسى، أثر بعض مؤشرات القيمة وفرص النمو في سيولة السهم لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2008 - 2013)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 50، العراق، 2017، ص 492 .

خلاصة الفصل

تطرقنا في الفصل الثاني من الدراسة الإطار النظري للأداء المصرفي، أين يعتبر الأداء المصرفي أساساً حيوياً في تقييم صحة وقوة النظام المالي، حيث يعكس كفاءة وفعالية عمل البنوك والمؤسسات المالية في تحقيق أهدافها المالية والاقتصادية. من خلال تحديد المكونات والأبعاد المختلفة للأداء المصرفي وفهم العوامل التي تؤثر فيه يمكن للمؤسسات المالية تحسين أدائها وتعزيز دورها في دعم النظام المالي بشكل عام. بالتالي، يتبنى فهم مفهوم الأداء المصرفي أهمية كبيرة في تعزيز استقرار ونمو القطاع المصرفي والاقتصادي على المدى الطويل. ويعد تقييم الأداء المصرفي مساراً جوهرياً في فهم صحة وقوة النظام المالي. يشكل هذا التقييم عملية تحليلية تهدف إلى قياس كفاءة وفعالية أداء المؤسسات المالية، مثل البنوك، وتقييم إدارتها للمخاطر والتوجهات الاستراتيجية. يتضمن التقييم استخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات والمعايير، مما يساعد على اتخاذ القرارات المالية والإدارية بشكل أكثر دقة وتأثيراً من خلال عدة نماذج تم التطرق إليها.

الفصل الثالث :

دراسة تحليلية لمؤشرات

الوساطة المصرفية في الجزائر

فترة 2018 - 2022

تمهيد

تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى استكشاف وتحليل مؤشرات الوساطة المصرفية في الجزائر خلال الفترة المدروسة ، أين سيتم استعراض مختلف ركائز النظام المصرفي الجزائري مرورا بأهم اصلاحاته و السياسات الاقتصادية والتشريعات المالية، بالإضافة إلى التحديات والفرص التي واجهت هذا القطاع ، من ثم التركيز الى عدد من المعايير والمؤشرات المالية والاقتصادية المتعلقة بالوساطة المصرفية، مع التركيز على التغيرات والاتجاهات التي طرأت على هذا القطاع خلال الفترة المذكورة ، أي سيتم تحليل العوامل التي أثرت على الأداء المصرفي من خلال الوساطة المصرفية .

وسنتطرق في هذا الفصل الى المبحثين التاليين:

- تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الاصلاحات
- تطور مؤشرات الوساطة المصرفية ودورها في الأداء المصرفي الجزائري

المبحث الأول : النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات

يركز هذا المبحث على ماهية النظام المصرفي الجزائري، مع التطرق على إصلاحات قانون النقد والقرض التي تم تنفيذها وكيف أثرت هذه الإصلاحات على الهيكل والوظائف والأداء العام للنظام المصرفي وصولا الى الى شكله الحالي .

المطلب الأول : مفهوم النظام المصرفي الجزائري

أولا: تعريف النظام المصرفي الجزائري

هو ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائدة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة.¹

ثانيا : خصائص النظام المصرفي الجزائري

يمكن أبراز خصائص النظام المصرفي في النقاط التالية:²

- يتكون النظام المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز.
- يخضع النظام المصرفي في أعماله للإشراف السلطات النقدية وراقبتها في البلد كالبانك المركزي.
- إن النظام المصرفي واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني.
- هو نظام مملوك بالكامل للدولة ملكية عامة.
- هو نظام قائم يركز على عدد محدود من البنوك للقيام بالعمليات المصرفية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، 2007، ص19-20.

² سالمة فنوقومة ، مليكة بولال ، أثر الإصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990-2018 ، منكرة تخرج ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر ، 2019، ص06

ثالثا : أهمية النظام المصرفي الجزائري

تظهر أهمية النظام المصرفي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة وذلك من خلال مايلي:¹

- زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين وتعتبر البنوك الوسيطة بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات أو فرص الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على الأموال.
- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الإعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة .
- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد في تمويل الاستثمارات وذلك بالرجوع إلى عملية التمويل بما يعود النفع على المجتمع، حيث يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل وتخفيض مشكل البطالة.

المطلب الثاني: إصلاحات قانون النقد والقرض

بعدما تأكد عدم جدوى التعديلات التي مست الجهاز البنكي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات أصبح إصلاح هذا الجهاز حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو المهام المنوطة به.

أولا: مضمون قانون النقد والقرض

إن إصدار القانون رقم 90-10 في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض يمثل منعطفًا حاسمًا فرضه منطوق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون النقد والقرض الجهاز البنكي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، وأعاد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة ولبنوك التجارية وظائفها التقليدية، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العامة المتركمة وإلغاء الاكتتاب الإجباري من

¹ سلامة فندوقومة، المرجع السابق، ص 07، 06.

طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.¹

ومن أهم النقاط والتدابير التي تضمنها قانون النقد والقرض مايلي:²

- منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته.
- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط البنكي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط البنكي وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات بنكية جديدة ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق البنكي على القطاع البنكي الخاص الوطني والأجنبي.
- تفعيل دور السوق البنكي في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني وفتحه أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها البنكية، إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.

ثانيا : أهداف قانون النقد والقرض

هدف قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 إلى تحقيق مايلي:³

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع البنكي والمالي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة الوطنية.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والسماح بإنشاء مصارف خاصة وطنية وأجنبية.
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.
- إلغاء مبدأ تخصص البنوك وتحديد وتوضيح النشاطات المنوطة للبنوك والهيئات المالية.

1 القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14/04/1990، الجريدة الرسمية، العدد 16.

2 نفس المرجع السابق.

3 موشارة منال، المرودية في البنوك، دراسة حالة البنوك الجزائرية، مذكرة تخرج ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، فالمة، الجزائر، 2014، ص42.

• إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

ثالثا : تعديلات قانون النقد والقرض

وقد مر قانون النقد والقرض بعدة تعديلات أبرزها مايلي ¹:

1-تعديل سنة 2003: جاء بعد سلسلة أزمات القطاع المصرفي الخاص في الجزائر من الأمر 11-03 الصادر في 26 أوت 2003 هدفه:

• تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل؛

• تعزيز التشاور بين الحكومة وبنك الجزائر في المجال المالي؛

• تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف وادخار الجمهور .

2-تعديل سنة 2004: تم من الأمر 04-01 الصادر في 04/03/2004 وتم تحديد فيه الحد الأدنى رأس مال البنوك والمؤسسات المالي .

3-تعديل سنة 2008: تم فيه إصدار تعليمات تتعلق بمواجهة عملية إصدار الصكوك دون رصيد .

4-تعديلات سنة 2009: تضمن ما يلي:

• الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 17/02/2009 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير

المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد ؛

• الأمر رقم 03-09 المؤرخ في 26/05/2009 المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي .

5-تعديل سنة 2010 : تم سن الامر 04-10 المؤرخ في 26/08/2010 وجاء بالنقاط التالية:

• تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبار الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات؛

• الكشف المبكر عن نقاط الضعف من خلال متابعة أفضل للبنوك؛

1 - بالإعتماد على تعديلات قانون النقد والقرض الصادرة عن الجريدة الرسمية .

• التسيير المرن لسعر الصرف باستعمال السياسة النقدية.

6-تعديل سنة 2011 : جاء هذا التعديل بغرض تحقيق الاستقرار المالي للنظام المصرفي من خلال تطبيق معايير لجنة بازل الدولية وإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض.

7-تعديل سنة 2017: سن قانون رقم 17/10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 يتم الأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت 2003، أمر بنك الجزائر وبشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها من أجل:

• تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛

• تمويل الدين العمومي الداخلي؛

• تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

8-تعديل سنة 2020: جاء قانون النقد والقرض بتعديلات وإضافات في عام 2020 ، فيما يخص التعديلات في الودائع والخدمات المصرفية وسوق العملات الصعبة بين البنوك . اما عن الإضافات وهي شباك الصيرفة الإسلامية وكيفية التعامل فيها.

9-تعديل سنة 2023 : قامت الجزائر في هذه الفترة بمجموعة من الإصلاحات وإصدار العديد من القوانين التي تهدف الى تنويع الاقتصاد وتنمية الاستثمار، من خلال الاهتمام بمختلف المشاريع خارج قطاع المحروقات، بهدف توفير موارد مالية والقضاء على العراقيل وهنا يأتي دور البنوك في تسهيل الخدمات عن طريق منح القروض لإنجاز المشاريع الاستثمارية بعد ركود دام سنوات وقد تم خلال هذه الفترة فتح أول بنكين خارج الجزائر في موريتانيا والسنغال ووضع مسودة لفتح مكاتب صرف.

المطلب الثالث : الهياكل المالية والمصرفية النشطة في الجزائر

مع دخول بنك جديد حيز الخدمة، وهو البنك الوطني للإسكان المعتمد في 29 ديسمبر 2022 ، يضم النظام المصرفي الجزائري في نهاية ديسمبر 2022، 28 بنكا ومؤسسة مالية، مقرهم الاجتماعي كلهم بالجزائر العاصمة. ويجدر الإشارة إلى أن اثنتا عشر (12) من البنوك، من أصل 20 بنكا، تقدم منتجات وخدمات تابعة للتمويل الإسلامي.¹

1 - التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر ، 2022

تتوزع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي:

- سبعة (07) بنوك عمومية؛
- ثلاثة عشر (13) بنكا خاصا برأس مال أجنبي بما في ذلك بنكا مختلط رأس المال؛
- مؤسستان (02) ماليتان عموميتان؛
- خمسة (05) مؤسسات متخصصة في الايجار المالي من بينها ثلاثة (03) عمومية؛
- تعاقدية (01) واحدة للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت، في نهاية سنة 2009، صفة مؤسسة مالية.

الجدول رقم 02 : المصارف و المؤسسات المالية النشطة في الجزائر

| 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | |
|------|------|------|------|------|---------------------------|
| 20 | 19 | 20 | 20 | 20 | (أ) المصارف |
| 7 | 6 | 6 | 6 | 6 | البنوك العمومية |
| 13 | 13 | 14 | 14 | 14 | البنوك الخاصة |
| 8 | 8 | 8 | 8 | 8 | (ب) المؤسسات المالية |
| 6 | 6 | 6 | 6 | 6 | المؤسسات المالية العمومية |
| 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | المؤسسات المالية الخاصة |
| 28 | 27 | 28 | 28 | 28 | (ج) المجموع |

المصدر : بنك الجزائر

المبحث الثاني: تطور مؤشرات الوساطة المصرفية ودورها في الأداء المصرفي الجزائري في الفترة 2018-2022

شهد القطاع المصرفي في الجزائر تحولات ملموسة في مؤشرات الوساطة المصرفية. ترتبط هذه المؤشرات بأداء البنوك ونشاطها التمويلي، وتعكس تطورات الاقتصاد الوطني والسياسات المالية.

المطلب الأول : النشاط المصرفي للوكالات

إن دراسة النشاط المصرفي للوكالات وتحليل مؤشرات الوساطة المصرفية، بما في ذلك الكثافة المصرفية (عدد الفروع المصرفية بالنسبة لعدد السكان)، مهمة لتقييم الأداء الاقتصادي وكفاءة النظام المالي والمصرفي.

الجدول رقم 03 : عدد وكالات القطاع المالي والمصرفي في الجزائر

| 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | |
|-------|-------|-------|-------|-------|--|
| 1 626 | 1 604 | 1 577 | 1 567 | 1 541 | أ) المصارف |
| 69 | 58 | 53 | 49 | 44 | منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية |
| 1 226 | 1 202 | 1 188 | 1 177 | 1 160 | البنوك العمومية |
| 10 | 2 | 1 | | | منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية |
| 400 | 402 | 389 | 390 | 381 | البنوك الخاصة |
| 59 | 56 | 52 | 49 | 44 | منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية |
| 99 | 98 | 96 | 91 | 92 | ب) المؤسسات المالية |
| 81 | 80 | 79 | 75 | 76 | المؤسسات المالية العمومية |
| 18 | 18 | 17 | 16 | 16 | المؤسسات المالية الخاصة |
| 1 725 | 1 702 | 1 673 | 1 658 | 1 633 | ت) مجموع البنوك والمؤسسات المالية |
| 4 143 | 4 055 | 3 984 | 3 862 | 3 811 | ث) مركز الصكوك البريدية |
| 5 769 | 5 659 | 5 561 | 5 429 | 5 352 | ج) مجموع البنوك ومركز الصكوك البريدية |

المصدر : التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر ، 2022.

أولا : عرض المعطيات المتعلقة بالنشاط المصرفي للوكالات

في نهاية 2022 ، تضم شبكة المصارف في الجزائر 1626 وكالة منها 1226 وكالة تابعة للمصارف العمومية و 400 وكالة تابعة للمصارف الخاصة، على مستوى إجمالي وكالات البنوك، نجد 69 وكالة مخصصة حصرياً للتمويل الإسلامي نهاية عام 2022 مقابل 58 وكالة مع نهاية عام 2021. من جهتها خصصت البنوك العمومية 10 وكالات للتمويل الإسلامي مع نهاية عام 2022، بينما وصل عدد

الفصل الثالث دراسة تحليلية لمؤشرات الوساطة المصرفية في الجزائر 2018-2022

وكالات البنوك الخاصة 59 وكالة، منها 54 وكالة للبنوك للبنكين المتخصصين في التمويل الإسلامي فقط و 5 وكالات للبنوك التجارية الأخرى أما بالنسبة للمؤسسات المالية، فقد بلغ عدد وكالاتها، 99 وكالة في نهاية 2022 مقابل 98 وكالة نهاية 2021.

سجل إجمالي وكالات النظام المصرفي والمؤسسات المالية لعام 2022، 1725 وكالة مقابل 1702 وكالة في عام 2021، أي ما يمثل وكالة واحدة لأجل 551 26 شخص في 2022 مقابل 675 26 شخص في 2021.

عرفت نسبة السكان العاملين الى شبابيك الوكالات المصرفية انخفاضا طفيفا في 2022، ما يعادل شباك مصرفي واحد لكل 228 8 شخص في سن العمل مقابل 204 8 شخص في 2021. أما فيما يتعلق بمركز الصكوك البريدية، فيضم في عام 2022، 4 143 وكالة موزعة على كامل التراب الوطني. أي ما يعادل مؤسسة بريدية واحدة لكل 229 3 شخص عامل.

اجمالا، ارتفع عدد وكالات كل من المصارف ومركز الصكوك البريدية إلى 5769 وكالة، لتسجل نسبة السكان العاملين إلى الوكالات ارتفاعا طفيفا، أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 319 2 شخص في 2022 مقابل 2325 شخص في 2021.

مع نهاية 2022، ارتفع عدد الحسابات المصرفية النشطة المسجلة بالدينار بنسبة 3,15%، حيث بلغ إجمالي هذه الحسابات 12 023 128 حساب في 2022 مقابل 11 655 567 في 2021.

تمثل الحسابات المفتوحة من قبل الأشخاص المعنوية نسبة 6,04% من إجمالي هذه الحسابات، أي 726 780 حساب في 2022، في حين ان حصة الحسابات المفتوحة من قبل الأشخاص الطبيعية أكبر، بحيث تمثل 93,96% من إجمالي الحسابات المصرفية النشطة المسجلة بالدينار ، أي 11 296 348 حساب في 2022.

إضافة الى ذلك، سجل عدد الحسابات المصرفية النشطة بالعملة الصعبة 4 523 160 حساب في عام 2022 مقابل 419 993 1 حساب في عام 2021، ما يمثل ارتفاعا يقدر بحوالي 7,7%. تمثل حسابات الأشخاص المعنوية نسبة 0,65% من إجمالي هذه الحسابات (ليكن 296 18 حساب مسجل في 2022) أما حسابات الأشخاص الطبيعية فتمثل نسبة 99% (ليكن 449 354 2 حساب مسجل في 2022).

الجدول رقم 04 : تطور شبكة البنوك في الجزائر وبعض المؤشرات المتعلقة بها

| السنوات | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|--------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| عدد الوكالات | 1633 | 1658 | 1673 | 1702 | 1725 |
| ك.م للسكان | 26625 | 26817 | 26420 | 26675 | 26551 |
| ك.م للبالغين | 8194 | 8234 | 7752 | 8204 | 8228 |

ك.م : الكثافة المصرفية

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، 2019، 2021، 2022 .

ثانيا : تحليل أثر النشاط المصرفي للوكالات على الأداء المصرف

تشير المعطيات إلى نمو وتوسع مستمر في القطاع المصرفي الجزائري في عدد الوكالات، ويعكس الاهتمام المتزايد بالتمويل الإسلامي تنوع الخدمات المالية وتلبية الاحتياجات المتغيرة للسكان .

لكن هذا لم ينعكس في تحسن في الوصول إلى الخدمات المصرفية للسكان أين شهد توزيع الوكالات على اجمالي السكان تذبذبا في فترة الدراسة مما لايعطي مؤشرات جيدة حول تطور العمل المصرفي .

ومنه نستنتج أن النمو والتوسع في القطاع المصرفي الجزائري وتنوع الخدمات المالية لم ينعكس بشكل كافٍ في تحسن الوصول إلى الخدمات المصرفية للسكان. على الرغم من زيادة عدد الوكالات، إلا أن توزيعها لا يعكس بشكل جيد تطور العمل المصرفي، وزيادة شبابيك الوكالات بالنسبة للسكان في سن العمل تحدث بمعدلات صغيرة لا تتواكب مع المعدلات العالمية.

المطلب الثاني : تجميع الودائع والقروض الموزعة

أولا : تجميع الودائع

تعتبر عملية تجميع الودائع أساس عملية الوساطة المالية و في الوقت ذاته أهم مورد لتمويل مختلف العمليات البنكية.

الجدول رقم 05 : تطور الموارد المجمعة لدى المصارف

| مليار دينار؛ نهاية الفترة | | | | | |
|---------------------------|----------|---------|----------|----------|---------------------------|
| 2022 | *2021 | 2020 | 2019 | 2018 | طبيعة الموارد |
| 6 216,7 | 5 216,3 | 4 159,1 | 4 313 | 4 880,5 | (أ) الودائع تحت الطلب |
| 5 104,8 | 4 152,2 | 3 270,4 | 3 456,3 | 4 054,7 | البنوك العمومية |
| 1 111,9 | 1 064,1 | 888,74 | 856,8 | 825,8 | البنوك الخاصة |
| 7 584,9 | 6 463,2 | 5 757,8 | 5 531,4 | 5 232,6 | (ب) الودائع لأجل |
| 6 855,4 | 5 775,3 | 5 150,6 | 4 986 | 4 738,3 | البنوك العمومية |
| 917,5 | 800,7 | 707,8 | 576,5 | 544,1 | الودائع بالعملة الصعبة |
| 729,6 | 687,9 | 607,3 | 545,5 | 494,3 | البنوك الخاصة |
| 97,6 | 145,4 | 137,1 | 112,7 | 106 | الودائع بالعملة الصعبة |
| 728,8 | 805,4 | 839,1 | 795,0 | 809,6 | (ج) الودائع كضمان ** |
| 609,4 | 635,5 | 690,6 | 635,2 | 626,7 | البنوك العمومية |
| 4,67 | 6,4 | 1,6 | 5,6 | 2,9 | الودائع بالعملة الصعبة |
| 119,4 | 170,0 | 148,5 | 159,9 | 182,9 | البنوك الخاصة |
| 2,0 | 4,6 | 9,6 | 14,5 | 6,2 | الودائع بالعملة الصعبة |
| 14 530,4 | 12 484,9 | 10 756 | 10 639,5 | 10 922,7 | (د) مجموع الودائع المجمعة |
| ٪86,51 | ٪84,61 | ٪84,71 | ٪85,32 | ٪86,24 | حصة المصارف العمومية |
| ٪13,49 | ٪15,39 | ٪15,29 | ٪14,68 | ٪13,76 | حصة المصارف الخاصة |

(*) معطيات نهائية.

(**) الودائع المخصصة كضمان بالثوقيع (الاعتماد المستندي، الضمانات والكفالات).

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر ، 2022.

1- الودائع تحت الطلب

من حيث طبيعة الودائع، سجّلت الودائع تحت الطلب لدى البنوك مع نهاية 2022 ، نموًا بنسبة 19,2% مقابل ارتفاعا كبيرا يقدر بحوالي 25,4 مقارنة بالسنة التي سبقتها، حيث انها تمثل نسبة 45% من اجمالي الودائع الودائع عند الطلب ولأجل)، منتقلة بذلك من 4159,1 مليار دينار مع نهاية 2020 إلى 5216,3 مليار دينار نهاية 2021 لتصل إلى 6216,7 مليار دينار بنهاية 2022.

ويأتي هذا النمو نتيجة للزيادة الكبيرة في الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، والتي ارتفعت بنسبة 46,9 % لتساهم بحوالي 17% في ارتفاع مجموع الودائع تحت الطلب نهاية 2022 واصلت الودائع تحت الطلب خارج ودائع قطاع المحروقات في التقدم بحيث انتقلت من 11,4% نهاية 2021 الى 14,7% نهاية 2022.

حسب الإطار القانوني، سجّل مجموع الودائع تحت الطلب لدى المصارف الخاصة تقدما بمعدل 4,5 نهاية 2022 مقابل وتيرة نمو أكبر نهاية عام 2021، لتكن 19,73 % في حين أنّ تلك المجموعة من طرف المصارف العمومية عرفت ارتفاعا يقدر بحوالي 22,9 % نهاية 2022 مقابل ارتفاع يقدر بنسبة 26,9% في عام 2021. دفعت هذه التطورات إلى تقدم حصة الودائع تحت الطلب للبنوك العمومية في إجمالي الودائع تحت الطلب بـ 2,5 نقطة مئوية مقارنة بعام 2021 (79,6%) لتحقيق بذلك حصة تقدر بنسبة 82,1 نهاية 2022، أمّا تلك المتعلقة بالمصارف الخاصة فقد تراجعت من 20,4 في 2021 إلى 17,9% في عام 2022.

2- الودائع لأجل

فيما يخص تطوّر الودائع لأجل، فقد سجلت حصتها في إجمالي الودائع (الودائع تحت الطلب ولأجل) انخفاضا طفيفا بحوالي 0,4 نقطة مئوية في 2022 (549) مقابل 55,3 في عام 2021 انتقل قائم هذه الودائع من 6463,2 مليار دينار نهاية 2021 إلى 7584,9 مليار دينار نهاية 2022 ، بزيادة قدرها 17,4 % يرجع هذا النمو بالأساس لزيادة الودائع لأجل لدى البنوك العمومية بحيث ساهمت بنسبة 96,3% في ارتفاع مجموع الودائع لأجل تجدر الإشارة أيضا أن الودائع بالعملة الصعبة والمندرجة ضمن الودائع لأجل، في ارتفاع بنسبة 7,3% نهاية 2022 مقابل ارتفاع بنسبة 12% نهاية 2021.

3- الودائع بضمان

سجلت الودائع المستلمة كضمان للالتزامات بالتوقيع للمصارف عام 2022 الاعتماد المستندي، الضمانات والكفالات نفس المسار التراجعي كالذي سجلته في السنة التي سبقتها حيث انخفضت بحوالي 9,5% مقابل 4% نهاية عام 2021.

في الأخير، وفي نهاية 2022، تبقى حصة الموارد المجموعة من طرف المصارف العمومية في إجمالي موارد القطاع المصرفي مهيمنة بنسبة 86,5 % مقابل 84,6 % نهاية 2021 في حين أن حصة الموارد المجموعة من طرف المصارف الخاصة قد تراجعت بحوالي 1,9 نقطة مئوية في إجمالي الموارد لدى القطاع المصرفي، منتقلة بذلك من 15,4% نهاية 2021 إلى 13,5% نهاية 2022.

ثانيا : القروض الموزعة

1- حسب القطاع :

الجدول رقم 06 : تصنيف القروض المصرفية حسب القطاع

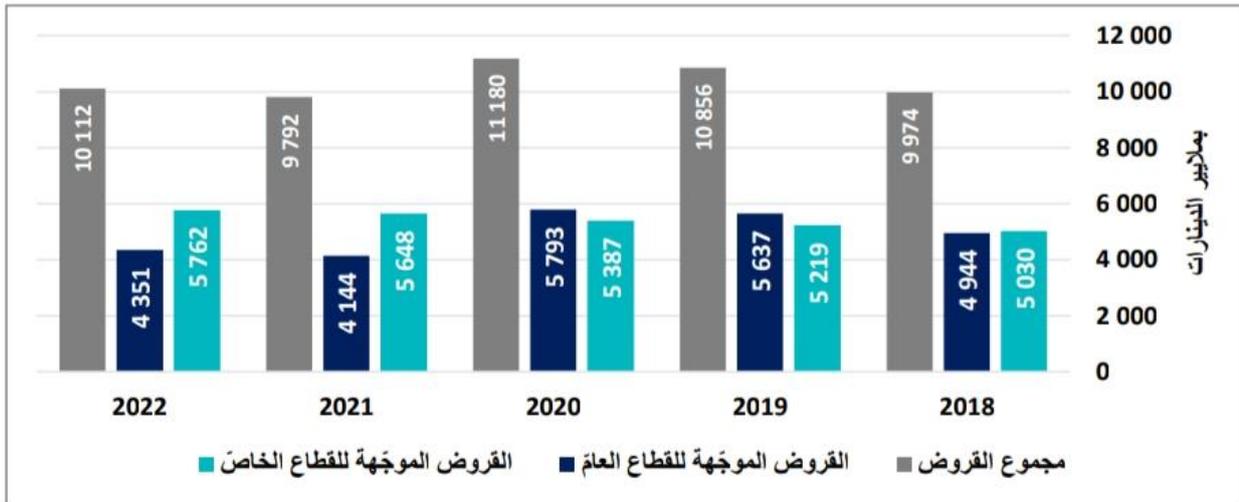
مليار دينار؛ نهاية الفترة

| 2022 | *2021 | 2020 | 2019 | 2018 | قروض المصارف/القطاعات |
|----------|---------|----------|----------|---------|-------------------------------|
| 4 350,7 | 4 144,2 | 5 793,3 | 5 636,6 | 4 944,2 | القروض الموجهة للقطاع العمومي |
| 4 323,5 | 4 124,8 | 5 778,5 | 5 627,1 | 4 934,7 | المصارف العمومية |
| 4 175,6 | 3 977,1 | 5 630,9 | 5 478,6 | 4 786,0 | القروض المباشرة |
| 148 | 147,7 | 147,7 | 148,5 | 148,7 | شراء السندات |
| 27,3 | 19,4 | 14,8 | 9,5 | 9,5 | المصارف الخاصة |
| 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | القروض المباشرة |
| 27,3 | 19,4 | 14,8 | 9,5 | 9,5 | شراء السندات |
| 5 761,6 | 5 647,9 | 5 386,9 | 5 219,1 | 5 029,9 | القروض الموجهة للقطاع الخاص |
| 4 330,4 | 4 243,7 | 4 093,6 | 3 918,7 | 3 701,4 | المصارف العمومية |
| 4 330,4 | 4 243,7 | 4 093,6 | 3 918,7 | 3 701,4 | القروض المباشرة |
| 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | شراء السندات |
| 1 431,2 | 1 404,2 | 1 293,3 | 1 300,4 | 1 328,5 | المصارف الخاصة |
| 1 431,2 | 1 404,2 | 1 293,3 | 1 300,4 | 1 328,5 | القروض المباشرة |
| 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | شراء السندات |
| 10 112,3 | 9 792,1 | 11 180,2 | 10 855,6 | 9 974,0 | مجموع القروض |
| 85,58% | 85,46% | 88,30% | 87,93% | 86,59% | حصة المصارف العمومية : |
| 14,42% | 14,54% | 11,70% | 12,07% | 13,41% | حصة المصارف الخاصة : |

(*) معطيات نهائية.

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر ، 2022.

الشكل رقم 06 : القروض المصرفية حسب القطاع القانوني



المصدر : التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر ، 2022.

في نهاية سنة 2022، بلغت القروض الممنوحة للقطاع العام، وخاصة من قبل المصارف العمومية (99,4 بالمئة) 4 323,4 مليار دينار مقابل 4 124,8 مليار دينار نهاية سنة 2021، بزيادة قدرها 4,8 %، ارتفع هذا النوع من القروض الممنوحة من قبل المصارف الخاصة بنسبة 40,2% ليصل إلى 27,3 مليار دينار نهاية سنة 2022 مقابل 19,5 مليار دينار نهاية سنة 2021.

ومع ذلك، لا تزال مساهمة هذه الأخيرة في تمويل القطاع العام منخفضة جدا مقارنة بالمصارف العمومية.

أما بالنسبة للقروض التي يستفيد منها القطاع الخاص، فقد بلغت 5761,6 مليار دينار نهاية سنة 2022 مقابل 5647,9 مليار دينار نهاية سنة 2021، مسجلة زيادة بنسبة 20%، مما خفّض حصتها من إجمالي القروض إلى 57 بالمئة، بما في ذلك 10,8% للأسر، مقابل 57,7 بالمئة، بما في ذلك 10,2% للأسر، خلال السنة السابقة.

ومن هذا المجموع، بلغت القروض الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف العمومية 4330,4 مليار دينار خلال نهاية سنة 2022 مقابل 4243,7 مليار دينار نهاية سنة 2021، بزيادة قدرها 2,0% مقابل زيادة بنسبة 3,67 بالمئة سجلت خلال السنة السابقة كما تمثل 75,2% من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص.

وبتسجيل مبلغ قدره 1431,2 مليار دينار مقابل 1 404,2 مليار دينار خلال السنة السابقة وحصّة 24,8% من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص، سجّلت المصارف الخاصة تباطؤًا كبيرًا في وتيرة نموّ القروض الممنوحة خلال سنة 2022 مسجّلة نسبة 1,9% مقابل 8,6% خلال سنة 2021.

بعد الانخفاض بنسبة 15,2% خلال السنة السابقة، ارتفعت القروض الممنوحة للاقتصاد من قبل المصارف العمومية بشكل طفيف بنسبة 3,4% نهاية سنة 2022، لتصل إلى 8653,8 مليار دينار مقابل 8368,5 مليار دينار المسجّلة خلال السنة السابقة، حيث استقرت حصتها في الإجمالي عند 85,6 نهاية سنة 2022. تجدر الإشارة إلى أنّ المصارف العمومية تضمن تقريبًا كل التمويل المباشر للقطاع الاقتصادي العام (99.4%) وأنّ حصتها في تمويل القطاع الخاص بلغت 75,2 نهاية سنة 2022.

أما بالنسبة للقروض الممنوحة للاقتصاد من قبل البنوك الخاصة، فقد سجلت في نهاية ديسمبر 2022 ارتفاعًا بنسبة 2,5 بعد أن سجلت 88% في العام السابق لتصل إلى 1 458,5 مليار دينار مقابل 423,6 مليار دينار عام 2021، وبلغت حصتها في المجموع 14,4 نهاية عام 2022 مقابل 14,5 عام 2021.

في غياب سوق مالي متقدّم، تسود القروض المباشرة نهاية سنة 2022، القروض الموزّعة على القطاع العام بنسبة 96,0%. كما بلغت السندات المستحقة للشركات والمؤسسات الأخرى نسبة 4%. أما بالنسبة للقطاع الخاص، تم توفير جميع تمويله في سنة 2022، كما في سنة 2021 من خلال القروض المباشرة.

2- حسب تاريخ الإستحقاق :

الجدول رقم 07 : تصنيف القروض المصرفية حسب الآجال

مليار دينار؛ نهاية الفترة

| 2022 | *2021 | 2020 | 2019 | 2018 | القروض حسب الآجال |
|----------|---------|----------|----------|---------|---|
| 3 903,1 | 3 563,8 | 3 203,7 | 3 011,1 | 2 687,1 | (أ) القروض قصيرة الأجل |
| 2 906,6 | 2 585,9 | 2 379,2 | 2 227,7 | 1 845,2 | المصارف العمومية |
| 996,5 | 977,9 | 824,5 | 783,4 | 841,9 | المصارف الخاصة |
| 6 209,2 | 6 228,3 | 7 976,5 | 7 844,6 | 7 287,0 | (ب) القروض المتوسطة و طويلة الأجل |
| 5 747,2 | 5 782,6 | 7 492,9 | 7 318,1 | 6 790,9 | المصارف العمومية |
| 462,0 | 445,8 | 483,6 | 526,5 | 496,1 | المصارف الخاصة |
| 10 112,3 | 9 792,1 | 11 180,2 | 10 855,6 | 9 974,0 | (ج) مجموع القروض الممنوحة صافية من القروض المعاد شراؤها |
| ٪38,60 | ٪36,39 | ٪28,66 | ٪27,74 | ٪26,90 | حصة القروض قصيرة الأجل |
| ٪61,40 | ٪63,61 | ٪71,34 | ٪72,26 | ٪73,10 | حصة القروض متوسطة و طويلة الأجل |

(*) معطيات نهائية.

المصدر : التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر ، 2022.

حسب آجال الاستحقاق يشير هيكل القروض إلى أنه نهاية 2022 تمثل القروض الممنوحة على المدى القصير 38,6% من إجمالي القروض مقابل 36,4% نهاية 2021. كما تمثل القروض متوسطة وطويلة المدى 61,4% من القروض، منها 14,5% متوسطة المدى و 46,9% طويلة المدى نهاية 2022، مقابل 15,1% متوسطة المدى و 48,5% طويلة المدى نهاية 2021.

سجلت وتيرة نموّ القروض قصيرة الأجل ارتفاعا بنسبة 9,5% نهاية 2022 بعد زيادة قدرها 11,2% خلال السنة السابقة لترتفع من 3563,8 مليار دينار نهاية 2021 إلى 3903,1 مليار دينار نهاية 2022.

ساهمت هذه القروض بشكل كبير في نمو إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد بمعدل 105,9% نهاية 2022.

أما بالنسبة للقروض متوسطة الأجل، فقد بلغ مجموعها 1467,6 مليار دينار مقابل 1 481,7 مليار دينار نهاية 2021 ، مسجلا انخفاضا طفيفا بنسبة 1,0% بعد زيادة قدرها 10,3% خلال السنة السابقة.

أما بالنسبة للقروض طويلة الأجل، فقد استقرت خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 كما انخفضت بنسبة 0,1% فقط.

إجمالاً، تراجعت القروض المتوسطة وطويلة الأجل بنسبة 0,3%، بعد الانخفاض الحاد بنسبة 21,92 المسجل خلال السنة السابقة بسبب إعادة شراء الخزينة العامة للقروض المشتركة، حيث انتقلت من 6228,3 مليار دينار نهاية 2021 إلى 6209,2 مليار دينار نهاية 2022.

من خلال المعطيات نلاحظ سيطرة تامة لقطاع واحد على حساب الآخر يمكن ارجاع سيطرة البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد إلى:

- المشاركة القوية لبنوك العمومية في تمويل مشاريع استثمارية كبرى للمؤسسات العمومية خاصة في قطاعي الطاقة والمياه عن طريق قروض طويلة ومتوسطة الأجل، في حين يتم البنوك الخاصة بتمويل المؤسسات الخاصة والأسر بقروض قصيرة الأجل.
- محدودية موارد البنوك الخاصة مقارنة بنظيرتها العمومية مما قد يؤثر على مستواها الإقراضي.
- تردد البنوك الخاصة في تمويل القطاع العمومي بسبب عدم مردوديته المالية وتحمل مخاطر عدم السداد.

كما تحليل المعطيات قادتنا لمجموعة من المؤشرات السلبية حيث :

- لا يزال خطر القرض يمثل المعوق الأساسي أمام فعالية الوساطة المصرفية، إذ لا تزال البنوك الوطنية تتعامل بالطرق التقليدية لإدارة وتسيير مخاطر العمليات الائتمانية من خلال اشتراط ضمانات كبيرة قد لا يستطيع المتعاملون الاقتصاديون الخواص توفيرها، أو الرفع من نسب الفائدة لتغطية المخاطر، وهذا من شأن أن يؤثر في عملية توزيع القروض لتمويل المشاريع التنموية.
- إن المتعاملين الاقتصاديين يفضلون الاعتماد على مصادر تمويلية خاصة كالتمويل الذاتي، عوض التعامل مع البنوك وهذا لنقص ثقافة التعامل المصرفي ومن جهة أخرى لتجنب تكاليف التمويل بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المطلوبة من طرف البنوك.
- افتقار السوق المصرفية الجزائرية لصيغ تمويل حديثة تتجاوز مع احتياجات الاعوان الاقتصاديين الماليين، والتي ترجع الى غياب المنافسة بين البنوك في ظل ضعف البنوك الخاصة الاجنبية.

المطلب الثالث : صلاية القطاع المصرفي

وستنطلق في هذا المطلب الى خمسة مؤشرات اساسية تحدد مدى صلاية القطاع المصرفي الجزائري من خلال دراسة ملاءة القطاع المصرفي ،سيولة القطاع المصرفي، القروض المتعثرة ،مردودية المصاريف، هامش الوساطة المصرفية.

أولا : ملاءة القطاع المصرفي

الجدول رقم 08: مؤشرات ملاءة المصارف

| **2022 | *2021 | 2020 | 2019 | 2018 | |
|-------------------------|--------|--------|--------|--------|----------------------------------|
| المصارف العمومية | | | | | |
| %21,04 | %22,21 | %18,95 | %17,81 | %19,24 | نسبة الملاءة الكلية |
| %17,56 | %17,60 | %14,58 | %13,47 | %14,43 | نسبة الملاءة القاعدية (المحور 1) |
| المصارف الخاصة | | | | | |
| %19,33 | %19,06 | %20,29 | %18,90 | %18,20 | نسبة الملاءة الكلية |
| %18,52 | %18,24 | %19,46 | %18,17 | %17,43 | نسبة الملاءة القاعدية (المحور 1) |
| القطاع المصرفي | | | | | |
| %21,53 | %21,60 | %19,17 | %17,99 | %19,05 | نسبة الملاءة الكلية |
| %17,74 | %17,72 | %15,38 | %14,26 | %14,98 | نسبة الملاءة القاعدية (المحور 1) |

(*) معطيات محدثة.

(**) معطيات أولية.

المصدر : التقرير السنوي لبنك الجزائر ، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر ، 2022.

خلال فترة الأزمة الصحية، تم تخفيف بعض القواعد الاحترازية اعتبارا من عام 2020، لا سيما تلك المتعلقة بوسادة الأمان حيث قرر بنك الجزائر إعفاء المصارف والمؤسسات المالية من تشكيلها .

هذا القرار تم تمديده إلى 31 مارس 2022 بموجب الأمر رقم 12-2021 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 المعدل والمتمم للأمر رقم 05-2020 المؤرخ في 6 أبريل 2020 والمتعلق بالتدابير الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

سمحت تدابير التخفيف التي تم اتخاذها خلال فترة كوفيد 19 والتي انتهت في 31 مارس 2022 للمصارف بزيادة أنشطتها نسبيا، مع الحفاظ على معدلات كفاية رأس المال في مستويات أعلى من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب.

سجلت الملاءة الكلية والملاءة القاعدية لرأس المال، المؤشران الرئيسيان لمستويات كفاية رأس المال، نهاية سنة 2022 نسبتا 21,02% و 17,24% على التوالي.

تظل هذه المستويات أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب ومستقرة مقارنة بالسنة السابقة.

انتقلت نسبة الملاءة الكلية للمصارف العمومية 22,21% في نهاية عام 2021 إلى 22,04% في نهاية عام 2022، مسجلة انخفاضا طفيفا يقل عن نقطة مئوية واحدة (-0,2). ويرجع هذا الانخفاض إلى الزيادة بنسبة 6,01 في المخاطر المرجحة في ظل زيادة 6,13% من رأس المال الأساسي.

على عكس عام 2021 ، سجلت المصارف الخاصة، في عام 2022، تحسنا طفيفا في نسب الملاءة المالية مع مراعاة الحد الأدنى التنظيمي المطلوب حيث بلغ 19,33% من حيث الملاءة الكلية (19,06 في 2021) 18,52% من حيث الملاءة القاعدية (18.24% في عام 2021).

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة الممتدة بين 2020 و 2021، شهد القطاع المصرفي تحسنا كبيرا من حيث الملاءة المالية بعد التدابير الوقائية التي اتخذتها السلطة النقدية، بالإضافة إلى برنامج إعادة التمويل الخاص.

هذا البرنامج الذي لا يزال له تأثير إيجابي على الوضع المالي للقطاع المصرفي بشكل عام والمصارف العمومية بشكل خاص، مما سمح لهذه الأخيرة من تسجيل فترة من الاستقرار على الرغم من رفع الإجراءات الوقائية الموضوعة لاستيعاب آثار الأزمة المذكورة أعلاه.

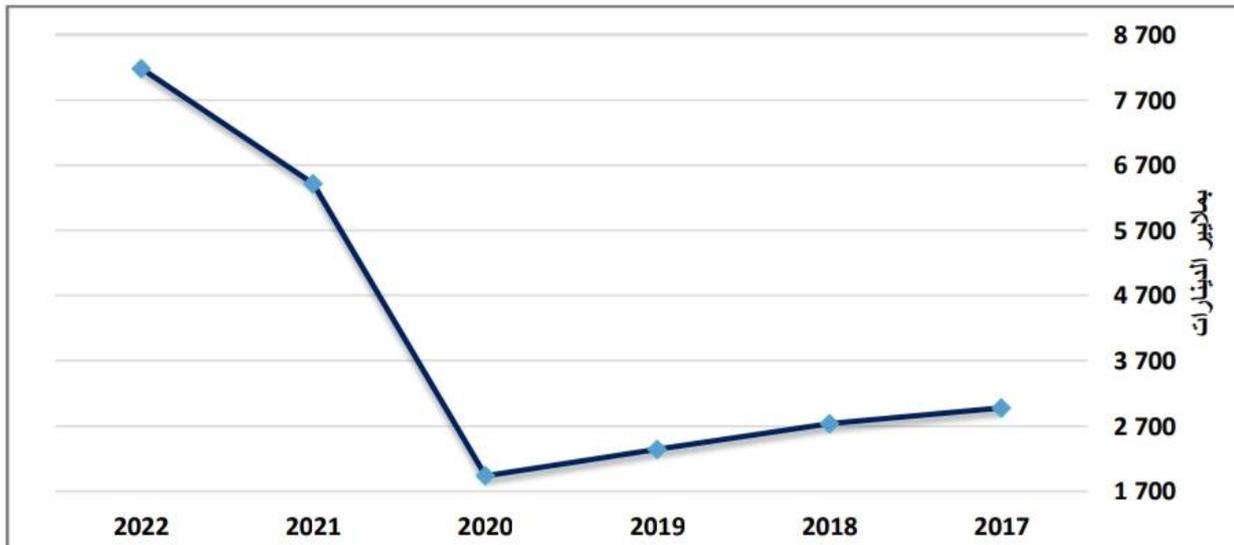
ثانيا : سيولة القطاع المصرفي

الجدول رقم 09: نسبة الأصول السائلة للمصارف

| 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | |
|-------------------------|---------|--------|--------|--------|-----------------------------------|
| المصارف العمومية | | | | | |
| ٪40,54 | ٪35,93 | ٪10,34 | ٪14,21 | ٪18,42 | الأصول السائلة/اجمالي الأصول |
| ٪115,57 | ٪110,16 | ٪31,54 | ٪42,24 | ٪46,30 | الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل |
| المصارف الخاصة | | | | | |
| ٪37,88 | ٪36,29 | ٪30,29 | ٪27,31 | ٪28,52 | الأصول السائلة/اجمالي الأصول |
| ٪73,80 | ٪68,90 | ٪59,46 | ٪52,45 | ٪52,61 | الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل |
| القطاع المصرفي | | | | | |
| ٪40,22 | ٪35,98 | ٪13,11 | ٪15,97 | ٪19,84 | الأصول السائلة/اجمالي الأصول |
| ٪108,53 | ٪102,06 | ٪37,14 | ٪44,23 | ٪47,45 | الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل |

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر ، 2022.

الشكل رقم 07 : تطور الأصول السائلة للقطاع المصرفي



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر ، 2022.

بعد الزيادة المعتبرة في السيولة المصرفية خلال عام 2021 في ظل برنامج إعادة التمويل الخاص، الذي تم إغلاقه في جوان، 2022، يواصل مستوى الأصول السائلة منحاه التصاعدي، مسجلاً فارقاً يفوق ب27,6 بالمئة في عام 2022 مقارنة بالعام السابق 231,1 بالمئة في عام 2021 مقارنة بعام 2020. سمحت هذه الزيادة لنسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل بالعودة إلى مستوى المتطلبات التنظيمية، متجاوزة عتبة 100%، حيث ارتفعت من 37,14% في عام 2020 إلى 102,06% في عام 2021 ثم إلى 108,53% في عام 2022.

تجدر الإشارة إلى أنه خلال السنوات الخمس التي سبقت سنة 2021، لم يتوقف اتجاه تطور الأصول السائلة للنظام المصرفي عن الانخفاض باستثناء عام 2017 بعد التمويل غير التقليدي.

كما هو الحال بالنسبة لتغطية الأصول السائلة للخصوم قصيرة الأجل، فإن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في تحسن مستمر، حيث انتقلت من 35,98% في عام 2021 إلى 40,22% في عام 2022 (13,11% في عام 2020) بزيادة قدرها 14,18% في إجمالي الأصول في 2022 (+20.66% في 2021).

تُظهر الوضعية الموحدة للمصارف العمومية تغطية الأصول السائلة لأكثر من 115% من الخصوم قصيرة الأجل بعد تسجيل معدل تغطية بلغ 31,54% في عام 2020 ليتجاوز 110% في نهاية عام 2021.

هذا الوضع دليل على أن التوترات على سيولة المصارف العمومية قد تم التحكم فيها بالكامل في عامي 2021 و 2022. يأتي هذا التحسن نتيجة الزيادة في الأصول السائلة المرفقة بزيادة 417,3% و24,9% في مستحقات على الإدارة المركزية (السندات وأذونات الخزينة) في نهاية عامي 2021 و 2022 على التوالي بعد إعادة شراء القروض المشتركة للشركات العمومية في عامي 2021 ويونيو 2022 من قبل الخزينة مقابل سندات تصل إلى 2599,6 مليار دينار.

مثل ما هو الحال في المصارف العمومية، سجلت المصارف الخاصة تحسناً من حيث الأصول السائلة، حيث غطت خصومها قصيرة الأجل بنسبة 73,80% في نهاية عام 2022 مقابل 68,90% في نهاية عام 2021، مكتسبة بهذا 5 نقاط مئوية. هذا التحسن في مستوى نسبة الأصول السائلة بالنسبة للخصوم قصيرة الأجل للمصارف الخاصة هو نتيجة للارتفاع الأسرع في الأصول السائلة 10,5% (بسطة النسبة) مقارنة بالارتفاع المسجل في الخصوم قصيرة الأجل 3,2% (مقام نسبة).

ثالثا : القروض المتعثرة

الجدول رقم 10 : نسبة القروض المتعثرة(المستحقات غير المحصلة) ومعدلات المؤونات المخصصة

| 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | |
|-------------------------|--------|--------|--------|--------|---|
| المصارف العمومية | | | | | |
| %65,64 | %67,42 | %69,20 | %60,75 | %44,87 | القروض المتعثرة صافية من المؤونات/ رأس المال الخاص القانوني |
| %21,35 | %21,06 | %17,17 | %15,60 | %13,49 | معدل القروض المتعثرة |
| %10,96 | %11,05 | %9,47 | %8,44 | %6,80 | معدل القروض المتعثرة صافية من المؤونات/إجمالي القروض |
| %48,65 | %47,53 | %44,85 | %45,88 | %49,59 | معدل المؤونات المخصصة للقروض المتعثرة |
| المصارف الخاصة | | | | | |
| %10,46 | %13,25 | %13,97 | %14,56 | %13,37 | القروض المتعثرة صافية من المؤونات/ رأس المال الخاص القانوني |
| %9,11 | %9,63 | %9,66 | %8,19 | %7,11 | معدل القروض المتعثرة |
| %2,58 | %3,16 | %3,36 | %3,39 | %3,04 | معدل القروض المتعثرة صافية من المؤونات/إجمالي القروض |
| %71,69 | %67,14 | %65,24 | %58,69 | %57,27 | معدل المؤونات المخصصة للقروض المتعثرة |
| القطاع المصرفي | | | | | |
| %56,24 | %58,15 | %59,56 | %39,35 | %39,35 | القروض المتعثرة صافية من المؤونات/ رأس المال الخاص القانوني |
| %19,86 | %19,64 | %16,36 | %12,70 | %12,70 | معدل القروض المتعثرة |
| %9,94 | %10,07 | %8,81 | %6,33 | %6,33 | معدل القروض المتعثرة صافية من المؤونات/إجمالي القروض |
| %49,94 | %48,73 | %46,14 | %46,69 | %50,12 | معدل المؤونات المخصصة للقروض المتعثرة |

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر ، 2022.

تستمر وتيرة نمو القروض المتعثرة لدى المصارف، للعام الثالث على التوالي بالتراجع مسجلة نسبة ارتفاع مقدرة ب 4,7% في عام 2022 مقارنة بنسبة ارتفاع تقدر 77,9 سنة 2021 و 16,4% سنة 2020.

لقد جاء تراجع نسب ارتفاع هذه القروض خلال سنة 2021 مقارنة بعامي 2019 و 2020 تزامنا مع إجراءات التخفيف التي اتخذتها السلطة النقدية ، ولا سيما الإمكانية الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية حسب تقديرها بتأجيل دفع أقساط القروض التي وصلت آجال استحقاقها (حسب دراسة الحالات)، أو إعادة جدولة ديون العملاء وهذا دون التأثير على تصنيفها.

في نهاية عام 2022، وبعد التباطؤ في الزيادة في القروض المتعثرة القائمة استقرت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، باستثناء القروض المشتركة المعاد شراؤها، عند 19,86% في عام 2022 مقابل 19,64% في نهاية عام 2021. وبلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض متضمنة القروض المشتركة المعاد شراؤها 16,63%، أي بمستوى مستقر مقارنة بالعام السابق (16,62% عام 2021).

ساهمت المستحقات غير المحصلة لمشاريع أنظمة دعم التشغيل، التي تمثل 31,03% (32,3% نهاية سنة 2021)، بنسبة 12,8% في التغيير في إجمالي المستحقات غير المحصلة مقابل مساهمة قدرها 28,6% في نهاية العام السابق باستثناء المستحقات غير المحصلة لمشاريع أنظمة دعم التشغيل، انخفض معدل القروض المتعثرة مقارنة بإجمالي القروض إلى 15,15% في عام 2022 (144% في عام 2021)، وهو مستوى أقل بمقدار 5 نقاط مئوية من المعدل الإجمالي للقروض المتعثرة، أما معدل المؤونات المخصصة لهذه القروض المتعثرة باستثناء المستحقات غير المحصلة لمشاريع أنظمة دعم التشغيل فقد تجاوز 50% أي 57,92% نهاية عام 2022 مقابل 55,30% نهاية عام 2021.

انتقل معدل المؤونات المخصصة للقروض المتعثرة للقطاع المصرفي من 48,73% نهاية 2021 على 49,94% نهاية 2022 مقتربا بذلك من مستوى 50% وهذا بعد تسجيل معدل 46,1% نهاية 2020. الوضعية الموحدة حسب صنف المصارف سجلت نسب مستقرة للقروض المتعثرة بين عامي 2021 و 2022.

بلغ مستوى تغطية المؤونات المخصصة للقروض المتعثرة للمصارف الخاصة 71,69% نهاية عام 2022 مقابل 67,14% نهاية عام 2021، وهو مستوى أعلى من الذي سجلته المصارف العمومية والذي عرف تحسنا منتقلا من 47,53% نهاية 2021 إلى 48,65% نهاية 2022.

استقرت نسبة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى إجمالي قروض للقطاع المصرفي عند 10% بين عامي 2021 و 2022.

رابعا : مردودية المصارف

الجدول رقم 11 : مؤشرات مردودية المصارف

| 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | |
|-------------------------|---------|---------|---------|---------|--|
| المصارف العمومية | | | | | |
| %11,97 | %13,47 | %7,34 | %12,31 | %22,72 | العائد على رأس المال ²⁸ (ROE) |
| %16,05 | %18,82 | %14,89 | %24,66 | %30,55 | العائد على رأس المال (قبل المؤونات) |
| %131,49 | %137,10 | %128,19 | %130,09 | %163,94 | نسبة : تغطية التكاليف بالنتائج |
| %1,14 | %1,53 | %1,23 | %1,26 | %2,27 | العائد على الأصول ²⁹ (ROA) |
| %3,27 | %3,02 | %3,33 | %3,39 | %3,96 | الهامش المصرفي ³⁰ |
| المصارف الخاصة | | | | | |
| %20,11 | %18,29 | %13,59 | %22,51 | %21,22 | العائد على رأس المال (ROE) |
| %20,29 | %20,70 | %18,35 | %30,49 | %25,36 | العائد على رأس المال (قبل المؤونات) |
| %167,61 | %164,17 | %146,43 | %156,49 | %164,61 | نسبة : تغطية التكاليف بالنتائج |
| %3,06 | %2,90 | %2,73 | %3,16 | %3,38 | العائد على الأصول (ROA) |
| %5,37 | %5,58 | %6,16 | %6,85 | %6,57 | الهامش المصرفي |
| القطاع المصرفي | | | | | |
| %13,47 | %14,35 | %8,31 | %14,08 | %22,41 | العائد على رأس المال (ROE) |
| %16,83 | %19,16 | %15,43 | %25,67 | %29,49 | العائد على رأس المال (قبل المؤونات) |
| %137,06 | %141,28 | %131,34 | %134,61 | %164,06 | نسبة : تغطية التكاليف بالنتائج |
| %1,38 | %1,72 | %1,43 | %1,51 | %2,42 | العائد على الأصول (ROA) |
| %5,36 | %3,37 | %3,70 | %3,85 | %4,32 | الهامش المصرفي |

المصدر : التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر ، 2022.

خلال سنة 2022، واصل القطاع المصرفي الجزائري جني نتائج مختلف الإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر لاحتواء آثار الأزمة الصحية إلى جانب النتائج المتعلقة باستئناف النشاط الاقتصادي.

سجل العائد على رأس المال (ROE) مستويات تجاوزت 13 % أي ما يعادل 14,35% في عام 2021 و 13,47% في عام 2022 بعد تسجيل معدل 11,62 % في عام 2020 هذا التحسن هو النتيجة المباشرة للزيادة في مستوى العائد، حيث عرف الناتج المصرفي (قبل الضريبة انتعاشا كبيرا بنسبة 29,3% بين نهاية عام 2020 ونهاية عام 2021.

أما بالنسبة لنسبة العائد على الأصول (ROA) للقطاع المصرفي، فشهدت انخفاضاً طفيفاً قدره 0,34 نقطة مئوية، مسجلاً ما نسبته %1,38 في نهاية عام 2022 مقابل %1,72 في نهاية عام 2021. وتعكس هذه النتيجة انخفاض في الربح قبل الضريبة بنحو %3,8.

وشهدت المصارف العمومية انخفاض أرباحها الموحدة قبل الضريبة بنسبة 8,75 % بين عامي 2021 و2022، وأدى هذا الانخفاض في صافي الدخل قبل الضريبة إلى انخفاض العائد على رأس المال (ROE) من %13,47 في نهاية عام 2021 إلى %11,97 في نهاية عام 2022. مثل ما هو الحال بالنسبة للعائد على رأس المال، فإن العائد على الأصول شهد تراجعاً طفيفاً من 1,53 % في 2021 إلى %1,14 في 2022 بعد الارتفاع الكبير في متوسط الأصول (مقام النسبة) بنسبة %22,2. في نهاية عام 2022، تم تسجيل تحسن في نسبة العائد على رأس المال (ROE) للمصارف الخاصة مسجلة %18,29 في عام 2021 مقابل %20,11 في عام 2022. يعود هذا التحسن الملحوظ إلى الزيادة الكبيرة في الناتج قبل الضريبة بنسبة 13,71 أدت الزيادة في الناتج قبل الضريبة إلى زيادة معدل العائد على الأصول (ROA) بمقدار 16 نقطة مئوية في نهاية سنة 2022، وبالتالي ارتفع من %2,90 في عام 2021 إلى %3,06 في عام 2022.

خامساً : هامش الوساطة المصرفية

الجدول رقم 12 : هامش الوساطة المصرفية

| 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | |
|-------------------------|--------|--------|--------|--------|---------------------------------------|
| المصارف العمومية | | | | | |
| %79,12 | %78,27 | %72,99 | %81,71 | %80,79 | أ-هامش الفائدة / الدخل الخام |
| %38,18 | %33,07 | %34,51 | %28,12 | %26,39 | ب-المصاريف خارج الفوائد / الدخل الخام |
| المصارف الخاصة | | | | | |
| %77,36 | %77,07 | %75,34 | %69,72 | %71,14 | أ-هامش الفائدة / الدخل الخام |
| %45,47 | %42,99 | %41,46 | %39,46 | %40,49 | ب-المصاريف خارج الفوائد / الدخل الخام |
| القطاع المصرفي | | | | | |
| %78,69 | %78,45 | %73,47 | %78,89 | %78,78 | أ-هامش الفائدة / الدخل الخام |
| %39,96 | %35,29 | %35,93 | %30,79 | %29,34 | ب-المصاريف خارج الفوائد / الدخل الخام |

المصدر : التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر ، 2022.

شهد نشاط القطاع المصرفي استقرارًا من حيث النتائج بين 2021 و 2022. سجلت نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل في نهاية عام 2022، نفس المستوى المسجل في نهاية عام 2021، وهو 78% (78,69% عام 2022 و 78,45% عام 2021).

فيما يخص معدل الأعباء المصرفية خارج الفوائد المنسوبة إلى الدخل الخام، فقد ارتفعت بمقدار 4,7 نقطة مئوية في نهاية عام 2022 بعد زيادة الأعباء المصرفية خارج الفوائد بنسبة 10% مقابل انخفاض بنسبة 8,6 في السنة السابقة.

عرفت نسبة هامش الفائدة لدى المصارف تحسنا طفيفا ، حيث انتقلت من 78,27% في نهاية عام 2021 إلى 79,12% في نهاية عام 2022 في إطار ارتفاع مستوى المصاريف غير المرتبطة بالفائدة مقارنة بإجمالي الدخل الذي ارتفع من 33,07% في عام 2021 إلى 38,18% في 2022.

من جانبها، شهدت المصارف الخاصة انخفاضا طفيفا من حيث نسبة هامش الفائدة من 79,07% في عام 2021 إلى 77,36% في عام 2022 وزيادة طفيفة من حيث نسبة الأعباء المصرفية خارج الفوائد من 42,99% في عام 2021 إلى 45,47% في عام 2022.

سجلت الوضعية الموحدة للمصارف انخفاضا في هامش الفائدة، وهو المكون الرئيسي لصافي المنتج المصرفي، الناتج عن زيادة بنسبة 36,9% في الفوائد المستحقة والرسوم المماثلة مقارنة بارتفاع 101% في الفوائد المستحقة القبض والإيرادات المماثلة بين عامي 2021 و 2022.

نتيجة لذلك، انخفض صافي المنتج المصرفي بشكل ملحوظ بنسبة 4,7% في نهاية عام 2022 (مقارنة بانخفاض قدره 1,919% في نهاية عام 2021). هذه الوضعية في تراجع مستمر منذ سنة 2018، وهذا على الرغم من انخفاض سعر الأساسي، حيث انخفض إلى 3% في عام 2021، مما يثير تساؤلات حول استجابة المصارف لتدابير السياسة النقدية، لا سيما تلك المتعلقة بالتمويل.

من ناحية أخرى حصة هامش الربح في توزيع صافي المنتج المصرفي الإجمالي استمرت في الزيادة منذ عام 2020، حيث ارتفعت من 23% في عام 2020 إلى 39% في عام 2021 و 38% في عام 2022 مع زيادة عالية في الناتج الصافي بعد الضريبة ب 66,5% في نهاية عام 2021.

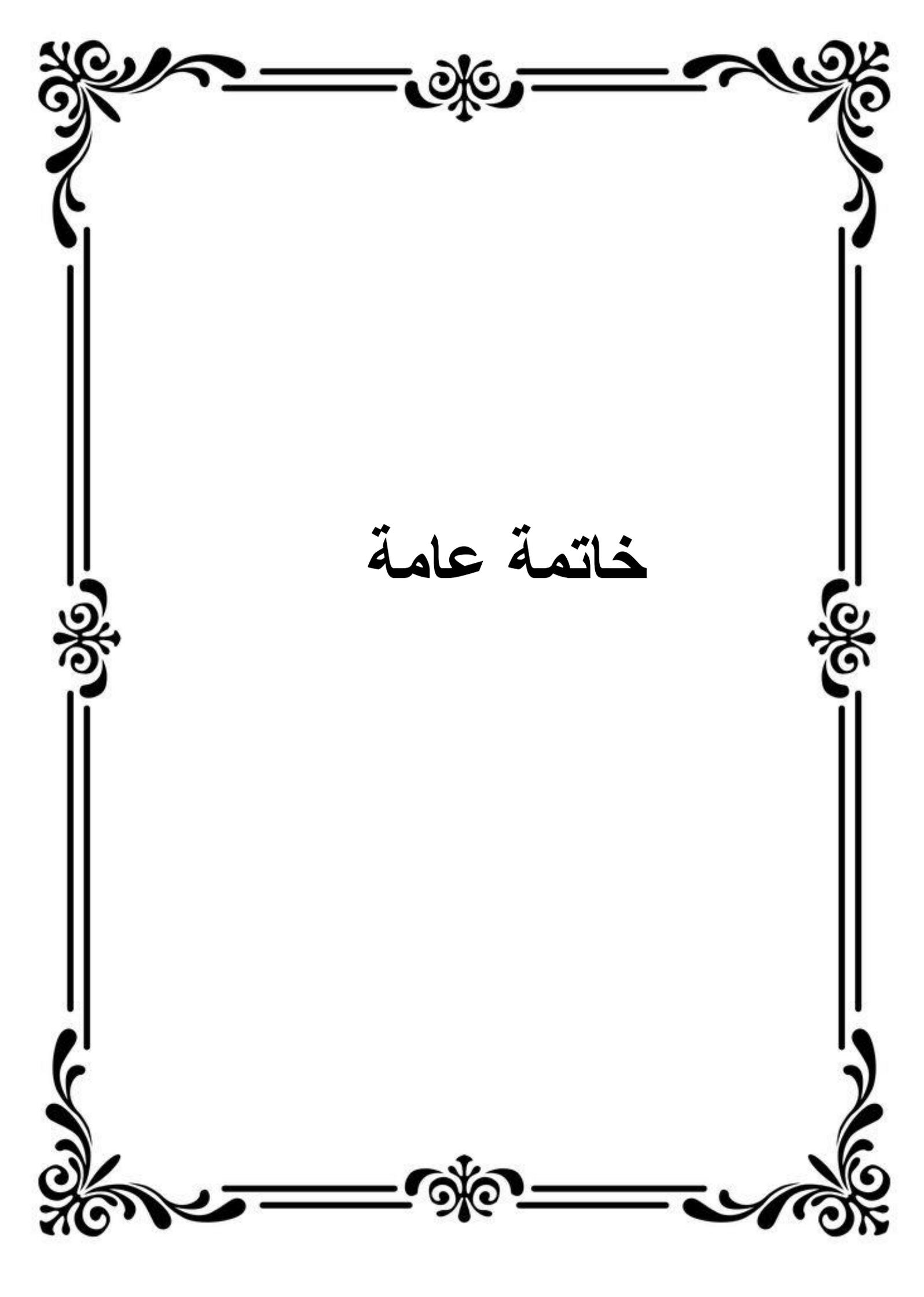
يُظهر تحليل مؤشرات الصلابة المالية الرئيسية للسنة المالية 2022 أن نشاط القطاع المصرفي الجزائري لا يزال مستقرًا، مسجلًا مستويات ملاءة وسيولة تفوق المعايير المطلوبة.

إن ربحية المصارف تظل إيجابية مع بقاء جودة محفظة القروض دون تغيير مقارنة بالعام السابق، ولكن عند مستويات عالية من القروض المتعثرة.

لهذا، يظل تحسين جودة المحفظة الائتمانية للمصارف، ولا سيما العمومية منها، التحدي الرئيسي للقطاع المصرفي، ويتعلق أولاً وقبل كل شيء بمعالجة مشكلة الديون المستحقة للأنظمة المدعومة والمستحقات القديمة التي تتقل ميزانية المصارف.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التحليلية شهدنا قفزة طفيفة في اغلب المؤشرات وهذا طبيعي مع التوسع الذي شهده القطاع، كما شهدنا بعض التطورات الملحوظة خاصة في السيولة المصرفية الذي كان يعاني منها النظام المصرفي منذ مدة وذلك بتطور الأصول السائلة و رغم التحسنات المختلفة التي احتوت المخاطر المحتملة للأزمة الصحية ، لا يزال هناك نقص في التطوير في مختلف المؤشرات يعيق دور الوساطة المالية في التنمية وتطوير الأداء يضع المنظومة في تحديات كبيرة وجب مواجهتها.



خاتمة عامة

خاتمة :

إن تحسين الأداء المصرفي إنطلاقاً من مؤشرات الوساطة المالية والمصرفية يستدعي مراجعة شاملة لعدة جوانب ، و يمكن تحقيق هذا التحسين في تعبئة الموارد من خلال تنوع الأدوات المالية المتاحة، بحيث يتيح ذلك فرصاً أوسع للاستثمار وتحقيق العوائد. من ناحية أخرى، يمكن تعزيز تخصيص الموارد من خلال تبني سياسات تمويلية تعتمد على تنوع تقنيات التمويل، مما يوفر مزيداً من الخيارات لتمويل المشاريع والاستثمارات.

وفي سياق تنظيم مؤسسات الوساطة المالية، يتعين إجراء مراجعة شاملة للتنظيم القائم، بغية إيجاد توازن أمثل بين الالتزامات التنظيمية وحرية عمل البنوك التجارية، أي أن يكون للبنوك دور فعال كمؤسسات تجارية تسعى لتحقيق الأرباح، وفي الوقت نفسه يتعين عليها تحمل المسؤولية الاجتماعية وإدارة المخاطر بشكل متوازن.

وعلى الرغم من التحسنات التي شهدتها الوساطة المصرفية في القطاع المصرفي بعد الإصلاحات، إلا أن النقص النسبي في التطوير ما زال يعوق قدرتها على المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية وتحسين الأداء المصرفي. لذا، يجب العمل على تعزيز القدرات وتحسين الأداء من خلال مزيد من التحديث والتطوير في جميع جوانب الوساطة المالية.

أولاً : النتائج

من خلال الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج كما لي :

1-ضعف مؤشرات الكثافة المصرفية : فمن خلال الدراسة تبين أن هناك جزء كبير من السكان لا يتمتعون بالوصول الكافي إلى الخدمات المالية التي قد تكون ضرورية لهم.

2-صعوبة جذب وتجميع الموارد المالية : أي ضعف القطاع المصرفي في تعبئة الادخارات المتوسطة والطويلة الأجل التي يمكن استخدامها لتمويل المشاريع الاستثمارية ، مثل بناء البنية التحتية، وتطوير الصناعات، وتمويل المشاريع الكبيرة وهذا راجع لعدة عوامل منها قلة الادخار الداخلي لدى البنوك، وضعف الأداء الاقتصادي العام، وعدم وجود تشريعات وسياسات مالية كافية لتشجيع على التوجه نحو الادخار والاستثمار طويل الأجل. هذا الوضع يمكن أن يعرقل الأداء المصرفي ويقيّد قدرة الاقتصاد بشكل عام على تحقيق نمو مستدام ومستقر.

3-ضعف التوعية المصرفية : من خلال الدراسة تبين أن البنوك تجد صعوبة في تشجيع العملاء على إيداع أموالهم في البنوك بدلاً من استخدامها في الاستهلاك الفوري أو الاستثمارات غير المصرفية. هذا يعود جزئياً

إلى ضعف الوعي المصرفي لدى الناس، حيث قد لا يدركون الفوائد الكامنة في الإيداع المصرفي مثل الفوائد، والأمان، وسهولة الوصول إلى الأموال.

بالتالي، تصبح البنوك غير قادرة على جذب الودائع بشكل كافي لتلبية احتياجات التمويل وتوفير السيولة الضرورية لتقديم القروض والخدمات المصرفية الأخرى. هذا قد يؤدي في نهاية المطاف إلى قلة الموارد المتاحة لتمويل المشاريع الاستثمارية وتحقيق النمو الاقتصادي. لذا، يلعب التوعية المصرفية دورًا حاسمًا في تعزيز الوعي بأهمية الإيداع المصرفي ودور البنوك في تحفيز النمو الاقتصادي وتمويل المشاريع الاستثمارية مما ينعكس ايجابا على الأداء المصرفي.

4-تركيز السلطة المصرفية : يتسبب تسيد مجموعة صغيرة من البنوك العامة (6بنوك) على السوق المصرفية ، في خلق بيئة تنافسية غير صحية. هذا الوضع يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع تكاليف الوساطة المالية، مما يعوق فرص المنافسة العادلة ويضعف دور البنوك الأخرى في تقديم خدماتها بطريقة فعالة وبتكلفة مناسبة.

ثانيا : إختبار الفرضيات

1-الفرضية الأولى : تلعب الوساطة المالية دورا محوريا في النشاط الإقتصادي.

من خلال دراستنا الجانب النظري للوساطة المالية وجدنا أنها تلعب دورًا مهمًا في النشاط الاقتصادي عبر عدة طرق فهي تساعد في تحفيز الاستثمار وتوفير الأموال للمشاريع الاقتصادية، كما تسهل تداول الأصول المالية وتوفير السيولة في الأسواق المالية. وتعزز الوساطة المالية كفاءة التخصيص للموارد وتوجيهها إلى القطاعات الأكثر فعالية، مما يساهم في نمو الاقتصاد بشكل عام ، لذا الفرضية محققة.

2-الفرضية الثانية : من المنطقي أن يكون قياس الأداء للمصارف أداة حيوية في تطويرها.

من خلال دراستنا للإطار النظري للأداء المصرفي توصلنا الى أن إن قياس الأداء يعد أداة أساسية في تحسين أداء المصارف وتطويرها، حيث يوفر رؤى قيمة تساعد على تحديد الأولويات واتخاذ القرارات الاستراتيجية الصائبة، مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز كفاءة وفعالية العمل وتحقيق أهداف النمو والتطوير في المصارف، وبالتالي فالفرضية محققة.

3-الفرضية الثالثة : يعطي البنك الجزائري بيانات كافية حول مؤشرات الوساطة المصرفية.

من خلال دراستنا للجانب التحليلي من الدراسة توصلنا الى أن البنك الجزائري يعطي تقارير سنوية شاملة يتم التطرق فيها الى اهم مؤشرات الوساطة المصرفية عن طريق جداول ومنحنيات بيانية مع مناقشة

ومقارنتها بالسنوات الفارطة إلا أنها تفتقد للدقة الكافية واللازمة بسبب عدم نقص دقة المعطيات المحدثة سنويا .

ثالثا : الإقتراحات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن إعطاء بعض الإقتراحات فيما يتعلق بموضوع الدراسة :

1-تعزيز البنية التحتية المصرفية : تواصل الجهود الإصلاحية في القطاع المالي والمصرفي تركيزها على تحديث أنظمة الدفع وتعزيز الإطار التنظيمي لإدارة البنوك العامة. هذا يأتي في إطار سعي الحكومة إلى تعزيز البنية التحتية المالية وتحسين الجاذبية والكفاءة في القطاع المصرفي، بما يلبي احتياجات الاقتصاد الحديث ويعزز الشفافية والمرونة في العمليات المالية.

2-إبتكار وسائل جديدة لتعزيز الادخار : يتعين على البنوك أن تتبنى نهجًا مبتكرًا لجذب الموارد المالية الكبيرة المتاحة خارج الطرق التقليدية للخدمات المصرفية، أي تمكين البنوك من تطوير وسائل جديدة لجمع الادخار، تناسب تطلعات العملاء وتلبي احتياجاتهم المالية بشكل فعال، ويمكن أن تشمل هذه الوسائل استحداث منتجات ادخارية مبتكرة، وتقديم خدمات رقمية متطورة لتيسير عملية الادخار، وتوفير برامج تشجيعية مثيرة لزيادة الحوافز للعملاء لتحقيق أهدافهم المالية. من خلال هذا النهج، يمكن للبنوك تعزيز علاقاتها مع العملاء وزيادة تأثيرها في جذب التوفير وتحفيز النمو المالي وتحسين الأداء المصرفي.

3-تشجيع دخول المصارف الخاصة ذات رؤوس أموال وطنية : ان هذا الإجراء يسهم في تعزيز التنافسية، تعزيز الابتكار والتكنولوجيا، توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، زيادة الثقة بالقطاع المصرفي، وخلق فرص عمل جديدة ، مما ينعكس ايجابا في تطوير مؤشرات الوساطة ومنه تحسين الأداء المصرفي.

4-معالجة مشكلة القروض المتعثرة : وهذا يتطلب اهتمامًا من قبل صانعي السياسات لتحسين كفاءة الوساطة المصرفية ، وذلك من خلال تحسين إدارة المخاطر وتعزيز نظام الرقابة، وبهذا يمكن تقليل تأثير القروض المتعثرة على الثقة بالنظام المالي وتعزيز فعالية الوساطة المصرفية في توفير التمويل للقطاع الخاص، مما ينعكس ايجابا في تحسين الأداء المصرفي.

رابعا: آفاق الدراسة :

- 1- تحليل أثر التحول الرقمي على مؤشرات الوساطة المصرفية في الجزائر.
- 2- دور الابتكار المالي في تحسين مؤشرات الوساطة المصرفية.
- 3- التوجهات العالمية في الوساطة المصرفية وانعكاساتها على القطاع المصرفي الجزائري.



قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : الكتب

- 1- الطاهر لطرش، " الاقتصاد النقدي والبنكي"، الطبعة الثانية , ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 2- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 3- توماس ماير، جمس اسدوستيري، روبرت زدالير، "النقود والبنوك والاقتصاد"، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، 2002.
- 4- جمال جويدان الجمل، "الأسواق المالية والنقدية"، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
- 5- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 6- حسين عبد الله المطلب الأسرج، مقالات في التمويل الإسلامي، دراسات إسلامية، مصر، 2017.
- 7- سامي خليل، "اقتصاديات النقود و البنوك"، طبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 2006.
- 8- سعيد سيف النصر، "دور البنوك في استثمار أموال العملاء"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 9- سليمان بوفاسة، "اساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
- 10- صلاح الدين حسن السيبي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010.
- 11- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد و المخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 12- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، "البورصات والمؤسسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 13- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.

- 14- عبد المنعم السيد علي، سعد الدين العيسى، النقود والمصارف وأسواق المال، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 67.
- 15- مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 16- محمد سويلم، "إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية"، الشركة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1992.
- 17- محمد يونس، عبد النعيم مبارك، "مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية"، 20الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 18- محمود يونس، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013م.
- 19- نوزاد الهيتي، "مقدمة في الأسواق المالية"، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 1998.

ثانياً : المجلات

- 1- العربي نعيمه، " اهمية الوساطة المالية ودورها في البورصة"، مجلة دراسات اقتصاديه، العدد الأول، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2007.
- 2- العربي نعيمة " الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك و المؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمات المالية العالمية لعام 2008"،مجلة دراسة اقتصادية، العدد 2،جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2008.
- 3- أحمد عبد الوهاب، حمزة فائق وهيب الزبيدي، نظام المدفوعات الالكتروني وأثره في كفاءة الأداء المصرفي بحث تطبيقي في عينة من القطاع المصرفي العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 51،العراق، 2020.
- 4- أفرح رشيد شندل، دور استثمار الفرص وتبني المخاطرة في الأداء المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد، 12، العراق، 2022.
- 5- إكرام الياسري، عواد خالدي، انعكاس المقدرات الجوهرية على الأداء المصرفي في ضوء بطاقة العملات المتوازنة" دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية"، مجلة أهل البيت، العدد16، العراق، 2014 .
- 6- جبار صحن عيسى، أثر بعض مؤشرات القيمة وفرص النمو في سيولة السهم لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2008- 2013)،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 50،العراق، 2017.

- 7- حسن كريم حمزة، مرتضى عبد الحافظ مال الله ، قياس أثر مخاطر السيولة، الإئتمان، ملاءة رأس المال في درجة الأمان المصرفي،دراسة عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المدة من (2005 - 2015)، مجلة الإقتصادي الخليجي، العدد 37 ، العراق، 2018.
- 8- حسين كريم الذبحاوي، علاء عبد الرزاق تويج ،القروض المتعثرة وأثرها على القيمة السوقية المضافة، دراسة تحليلية لعينة المصارف التجارية للمدة 2005 -2019، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 17، العدد 2، جامعة الكوفة ، العراق ، 2021.
- 9- خالد سيف الاسلام بوخلخال، علا بن ثابت ، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة، دراسة حالي مجمع صيدال خلال الفترة (2009 -2019)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، ، المجلد 12، العدد 1،الجزائر ، 2021.
- 10- خليل محمد حسن الشماع، المحاسبة الادارية في المصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 01، دمشق، سورية، 2015.
- 11- طبايوي أمينة، بودريالة حدة سارة، استخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن في قياس الاداء الاستراتيجي لمؤسسة مطاحن الأغواط، محلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2019.
- 12- عبد الباقي بوضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية "دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2009-2016)، مجلة الباحث، مجلد، 18 العدد1، الجزائر ،2018.
- 13- عبد الرحمان الشامي، إلياس سليمان، التوجه السوقي والأداء التسويقي، دراسة تطبيقية بالبنوك العمومية بولاية بشار، مجلة التنظيم والعمل، مجلد06، العدد 02، الجزائر، 2017.
- 14- محمد البشير بن عمر ، أحمد نصير ، تقييم أداء البنوك بإستخدام نموذج camels ، حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014 -2015) ،مجلة إضافات اقتصادية ،العدد 02 ، جامعة غرداية ،الجزائر ،2017.
- 15- محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال فترة 1994-2000، مجلة الباحث، عدد 3 ،الجزائر ، 2004.
- 16- محمد خير إبراهيم شخاترة، إبراهيم عبد الحليم عبادة، تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة (2002-2017)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد28، العدد3،الأردن ، 2020.

- 17- معالم سعاد ،بوحفص سميحة ،انشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشرالقيمة المضافةEVA دراسة حالة : مؤسسة صناعة الكوابل فرع جينرال كابل-بسكرة ، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ،عدد 30 ،جامعة بسكرة ،الجزائر ، 2017.
- 18- نعمان محصول، سراح موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية_دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013 -2018 ،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 02، جامعة عبد الحق بن حمودة، جيجل، الجزائر، 2019.
- 19- هوارى سويسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة ، مجلة الباحث،عدد 07 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2009.
- 20- وفاء أحمد محمد، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية"، بحث تطبيقي في المصرف العراقي الإسلامي، الاستثمار والتنمية ، مجلة الأستاذ،معهد الإدارة الرصافة، العدد 201،العراق، 2012.

ثالثا : المذكرات والأطروحات

- 1- أسعد أحمد محمد عكاشة، أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء التنظيمي، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2008.
- 2- الزين محمد مصطفى محمد النور، "دور مؤسسات الوساطة المالية في تمويل الاستثمار الحقيقي 6 (في السودان)2000- 2017"، (مذكرة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي،جامعة السودان، السودان ، 2020.
- 3- العربي نعيمة ، دور الوساطة المالية خلال فترة الأزمات، أطروحة دكتوراه ، قسم علوم التسيير ، -11 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2015.
- 4- جرودي رنده، اثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر ، 2020.
- 5- خالد عيجولي، "الوساطة المالية في البورصة ودورها في تنمية التعاملات المالية"-دراسة مقارنة لبلدان المغرب العربي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2006.
- 6- دغوش العطرة، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.

- 7- رانيا عطار، قياس كفاءة المصارف الإسلامية سورية" دراسة تطبيقية مصرف سورية الدولي الإسلامي"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2013.
- 8- سارة بن غيدة، أثر الإدارة الالكترونية على أداء البنوك، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018.
- 9- سالمة فندوقومة، مليكة بولال، أثر الإصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990-2018، مذكرة تخرج ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2019.
- 10- سليمان بن بوزيد، استخدام مخزجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
- 11- عبد الرحمان بن عزوز، "دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012.
- 12- عطاوي إلهام، جودة الخدمات المصرفية، وأثرها على أداء البنوك، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعباس، الجزائر، 2015.
- 13- فايد نجلاء، عاشور فاطيمة، دور الوساطة البنكية لي تنشيط النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021.
- 14- مروى قاسمي، دنيا ترايكية، دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي (دراسة تحليلية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة 2011-2019)، مذكرة تخرج، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشر الابراهيمي ببرج بوعرييج، الجزائر، 2021.
- 15- مصطفى محمد رمضان أبو هدروس، نسيم حسن أبو جامع، أثر الوساطة المالية في فلسطين على الناتج المحلي الإجمالي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة 2015.
- 16- مفلح حسيبة، أثر الوساطة المالية على تعبئة الإدخار في الجزائر، دراسة تحليلية استشرافية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.
- 17- موشارة منال، المرودية في البنوك، دراسة حالة البنوك الجزائرية، مذكرة تخرج ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014.

- 18- ميهوب سماح، أثر التكنولوجيا المعلومات على الاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية، حالة نشاط البنك عن بعد ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2014.
- 19- نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة،الجزائر، 2018.
- 20- نعيمة علي محمد أحمد، دور استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، رسالة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،السودان، 2018.

رابعا : المحاضرات و المتلكيات و الأبحاث

- 1- عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى الدولي: الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.
- 2- علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات- دراسة تطبيقية حالة العراق، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، البنك المركزي العراقي،العراق، 2009.
- 3- مدخل للوساطة المالية ، محاضرات في مقياس : عمليات الوساطة المالية البنكية ، جامعة زيان عاشور-الجلفة، 2022.

خامسا : التقارير والقوانين

- 1- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر ، 2019.
- 2- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر ، 2021.
- 3- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر ، 2022.
- 4- القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14/04/1990، الجريدة الرسمية.
- 5- الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26 /08/ 2003 ،الجريدة الرسمية.
- 6- الأمر 01-04 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 04/03/2004 ،الجريدة الرسمية .
- 7- الأمر رقم 09-01 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 17/02/2009، الجريدة الرسمية.
- 8- الأمر رقم 09-03 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26/05/2009 الجريدة الرسمية.
- 9- الامر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26/08/2010 ، الجريدة الرسمية.

10- القانون رقم 17/10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر لي 11 /10/ 2017 ، الجريدة الرسمية.